

دراسة واختبار تأثير مستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية

أ/ منى سليمان محمود شبل
مدرس مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

ملخص

استهدف البحث دراسة واختبار تأثير مستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية، مقاسة بدرجة التحفظ المحاسبي. ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على بناء مؤشر للإفصاح البيئي واستخدام أسلوب تحليل المحتوى في تحليل 152 مشاهدة لعينة من تسع وخمسين شركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية للسنوات من 2004 وحتى 2016، وذلك في مقابل مؤشر الإفصاح البيئي المقترح والوصول إلى مستوى الإفصاح البيئي الفعلي لهذه الشركات. كما تم قياس جودة التقارير المالية لنفس عينة الشركات باستخدام نموذج Market to Book Value (MTB). واستعان الباحث بنموذج انحدار بيانات السلاسل القطاعية Panel Data Regression Model لاختبار تأثير مستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية. وقد خلص البحث إلى عدم وجود تأثير معنوي لمستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية (مقاسة بدرجة التحفظ المحاسبي)، ومن ثم تم رفض فرض البحث. ويعني ذلك أن التغيرات التي تحدث في جودة التقارير المالية ترجع في جزء كبير منها إلى عوامل أخرى، بخلاف مستوى الإفصاح البيئي.

Abstract

The objective of this study is to study and examine the impact of the level of environmental disclosure on the quality of financial reports measured by the level of accounting conservatism. To achieve this objective, the study relies on building an environmental disclosure index and using the method of content analysis for 152 observations of a sample including 59 companies listed in the Egyptian Stock Exchange from 2004 to 2016 compared to the proposed environmental disclosure index and reaching the level of actual environmental disclosure for these companies. The quality of the financial reports for the same sample of companies is also measured using the Market to Book Value (MTB) model. The researcher also uses Panel data regression model to test that impact. Results indicate that the level of environmental disclosure has no material impact on the quality of financial reports (measured by the level of accounting conservatism). Therefore, the hypothesis of the research is rejected. This means that the changes in the quality of financial reports extensively occur due to factors other than environmental disclosure.

1. مقدمة

يعكس الإفصاح المحاسبي مضمون وظيفة الإتصال، والتي تمثل بدورها إحدى وظيفتي المحاسبة باعتبارها تتضمن "عمليات تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية بحيث تمكن مستخدمي المعلومات من إجراء التقييمات وإتخاذ القرارات" (أبو المكارم، 2002). ويتم توصيل المعلومات المالية عبر عدة أدوات أكثرها شيوعاً وأقدمها استخداماً القوائم المالية التقليدية للشركات (راشد، 1996). ولكن نظراً لعدم قدرة القوائم المالية التقليدية على استيعاب وتوصيل كثير من القضايا (Druckman and Fries, 2011)، فقد تم تدعيم القوائم المالية التقليدية بأدوات أخرى لتضييق فجوة الإفصاح، مثل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير الإدارة التنفيذية، وأدوات أخرى مساعدة، لتُكوّن في مجموعها التقارير المالية (الرشيدي، 2012)، والتي تطورت بظهور التقارير غير المالية للشركات.

وللإفصاح المحاسبي محتوى معلوماتي يؤثر على سلوك، ومن ثم، قرارات أصحاب المصلحة مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والجهات الإشرافية والرقابية. ويؤيد ذلك افتراض نظرية المنفعة للقرارات Decision Usefulness Theory التي ترى أن مستخدمي المعلومات يقيمون المعلومات المفصح عنها لهم وفقاً لمنفعتهم. فكلما كانت المعلومات أكثر فائدة كلما أثرت على القرارات بشكل أكبر (Rikhardsson and Holm , 2008).

ويمثل الإفصاح البيئي جزءاً من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات⁽¹⁾، والذي يمثل بدوره أحد روافد الإفصاح المحاسبي. ويؤثر المحتوى المعلوماتي للإفصاح البيئي على سلوك وقرارات أصحاب المصلحة، وبصفة خاصة المستثمرين والمقرضين، وبما يؤيد افتراض نظرية المنفعة للقرارات أيضاً، فيهتم المستثمرون بالإفصاح البيئي ويعتبرونه هاماً عند إتخاذ القرارات (Rikhardsson and Halm , 2008). كما يعد المقرضون مستخدمي رئيسيين لمعلومات الأداء البيئي للمقرضين (الشركات)، حيث يستخدمون تلك المعلومات

(1) أشار (راشد، 1996) إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات يعد أحد أهم المجالات الجديدة التي تطرّق لها الإفصاح المحاسبي تلبيةً لاحتياجات المستخدمين من المعلومات. ويشمل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات كلاً من؛ حماية البيئة، وتطوير المجتمعات، وممارسات حوكمة الشركات، والعلاقات مع الموظفين، وممارسات التنوع، وحقوق الإنسان، وجودة المنتجات (Dhaliwal et al., 2011).

في تحديد وإدارة المخاطر التي قد يتعرضون لها، بسبب قيامهم بالإقراض، بما يساعدهم على إتخاذ قرارات إقراض سليمة (EPA Victoria, 2006).

ويرتبط الإفصاح البيئي بطبيعة النشاط بصناعات معينة، خاصةً تلك المصنفة على أنها صناعات ملوثة للبيئة (Eljayash et al., 2013). فقد يترتب على ممارسة النشاط بهذه الصناعات حدوث تلوث للهواء والمياه والتربة وغيرها، إضافةً إلى التأثير على التنوع البيولوجي⁽²⁾ بالمناطق المحيطة بممارسة النشاط. ومن الصناعات الملوثة للبيئة؛ الحديد والصلب، البترول والغاز الطبيعي، الأسمنت، الأسمدة، الكيماويات، وغيرها (Elghoul et al., 2011). وعلى الرغم من ارتباط الإفصاح البيئي بالصناعات الملوثة للبيئة في المقام الأول، إلا أنه قد يرتبط بصناعات أخرى لا تلوث البيئة بطريقة مباشرة، مثل البنوك، وذلك من خلال ممارسات الإقراض الخاصة بها (Gray and Bebbington, 2001).

ويعتمد كثير من الباحثين على وجود مؤشر للإفصاح البيئي يتم في مقابله قياس مستوى الإفصاح البيئي الفعلي للشركات. ويمكن أن يعتمد مؤشر الإفصاح البيئي المستخدم من جانب الباحثين في هذا الصدد على مؤشرات الإفصاح البيئي المعدة من جانب بعض الهيئات الفنية ذات العلاقة، مثل مؤشر مبادرة التقرير العالمية⁽³⁾ GRI (مثل دراستي Clarkson et al., 2008; Lu, 2012). كما يمكن اشتقاق وإعداد مؤشر للإفصاح البيئي من خلال تحليل أهم الإصدارات المهنية والفنية، والتشريعات واللوائح، وتجارب الدول بشأن الإفصاح البيئي (مثل دراستي Hossain et al., 2006; Barbu et al., 2012).

وينظر الباحثون إلى جودة التقارير المالية من أكثر من زاوية، حيث يمكن أن ينظر لجودة التقارير المالية على أنها جودة المعلومات الحاسبية Accounting Information Quality، أو جودة الإفصاح Disclosure Quality، أو جودة الأرباح Earnings Quality (الصيرفي، 2015). كما يوجد مدخلان لقياس جودة التقارير المالية هما المدخل الكمي والمدخل النوعي (Yurisandi and Paspitasari, 2015). ويقوم المدخل الكمي

⁽²⁾ تعرف الأمم المتحدة التنوع البيولوجي على أنه "التباين بين الكائنات الحية من جميع المصادر، بما في ذلك النظم البيئية (الإيكولوجية) الأرضية والبحرية والمائية الأخرى والمجمعات الإيكولوجية، التي تعد جزءاً منها. ويشمل ذلك التنوع داخل الأنواع، وبين الأنواع والنظم الإيكولوجية". بينما يعد النظام البيئي (الأيكولوجي) هو مجعاً حيويًا من النباتات والحيوانات والميكروبات والبيئة غير الحية لها (التربة والهواء والماء) والتي تتفاعل مع بعضها البعض كوحدة وظيفية (Defra, 2013).

⁽³⁾ Global Reporting Initiative

على استخدام أنواع محددة من المعلومات الواردة بهذه التقارير، والتي تعكس جوانب مختلفة لهذه الجودة (الصايغ وحميده، 2015). وعلى الرغم من تعدد طرق قياس جودة التقارير المالية، وفقاً للمدخل الكمي، إلا أن أهمها إدارة الأرباح ومستوى التحفظ المحاسبي. ويستند المدخل النوعي لقياس جودة التقارير المالية على مقياس شامل، في شكل مؤشر لقياس خصائص المعلومات، وفقاً للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB، والمتمثلة في الخصائص الأساسية (الملاءمة، والتمثيل الصادق)، والخصائص المعززة (القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والوقتية) (Yurisandi and NiCE, 2009; Paspitasari, 2015).

لقد تعددت الدراسات التي تناولت تأثير مستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية. فلقد تناولت بعض الدراسات (درويش، 2007؛ يس، 2012؛ عبد الفتاح، 2014) تأثير مستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية بصفة عامة، بينما تناولت بعض الدراسات (Chih et al., 2008; Yip, et al., 2011; Kim et al., 2012; Ferrero et al., 2013; Almahrog, 2015) تأثير مستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية مقاسة بدلالة إدارة الأرباح، والتحفظ المحاسبي. كما استعانت دراسات أخرى (Paine, 1994; Francis et al., 2008; Laksmana and Yang, 2009; Lassad and Khamoussi, 2012) بمقياس عكسي لمقياس إدارة الأرباح، وهو جودة الأرباح، والذي يتناسب طردياً مع جودة التقارير المالية. وقد توصلت هذه الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية، بصفة عامة، ومستوى الإفصاح البيئي وجودة التقارير المالية، مقاسة بدلالة إدارة الأرباح (وجودة الأرباح كمقياس عكسي لإدارة الأرباح) والتحفظ المحاسبي، بصفة خاصة.

وتعد جمهورية مصر العربية من أوائل الدول التي اهتمت بشئون البيئة (إبراهيم، 2006). فقد قدمت إسهامات توضح اهتمامها بالقضايا البيئية وتحسين الأداء البيئي في العديد من الجوانب. فعلى الجانب الإداري، هناك جهات رسمية تهتم بشئون البيئة. كما تم إصدار تشريعات بشأن البيئة، والتي تلزم في إحدى متطلباتها، بإعداد تقرير سنوي عن الوضع البيئي (جهاز شئون البيئة، 2014). وتعد هيئة الرقابة المالية بجمهورية مصر

العربية من أوائل الهيئات بالعالم التي تعهدت بتحسين الإفصاح البيئي بالشركات المقيدة (Investor Network on Climate Risk, 2013)، فهل انعكس هذا التحسن إيجاباً على جودة التقارير المالية؟ هذا هو السؤال المحوري للبحث الحالي.

2. مشكلة البحث

على الرغم من أن الهدف من التقارير المالية يتمثل في توصيل معلومات ذات جودة تخص الوحدات الاقتصادية وتفيد أصحاب المصلحة في تحقيق مصالحهم (Beest et al., 2009)، إلا أن حدوث عديد من الانهيارات المالية بالعالم أدى إلى إلقاء اللوم على مهنة المحاسبة بسبب انخفاض جودة التقارير المالية، نتيجة حدوث تلاعبات، واستغلال المرونة في اختيار المعالجات المحاسبية، والقيام بممارسات محاسبية غير أخلاقية لتحقيق مصالح خاصة. ولذلك أصبح من الضروري العمل على تحقيق جودة التقارير المالية والبحث عن محددات هذه الجودة تحقيقاً للهدف من التقارير المالية. وبينما توفر التقارير المالية معلومات مالية لأصحاب المصلحة، إلا أنه يمكن أن يساهم توفير معلومات غير مالية، من خلال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، في تحسين مستوى جودة التقارير المالية. وباعتبار الإفصاح البيئي أحد مكونات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، والذي يقوم بتوفير معلومات بيئية، فهل يمكن أن يؤدي الإفصاح البيئي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة شفافيتها، ومن ثم تساعد ممارسات الإفصاح البيئي على تقليل احتمال القيام بإدارة الأرباح وبالتالي تحقيق جودة التقارير المالية؟، وإن كان الأمر كذلك، فهل توجد هذه العلاقة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟.

3. هدف البحث

يهدف البحث الي دراسة واختبار تأثير مستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

4. أهمية ودوافع البحث

تتبع أهمية البحث من الناحية الأكاديمية لكونه يبرز أهمية الإفصاح البيئي في تحسين مستوى جودة التقارير المالية للشركات. يضاف لذلك محاولة اشتقاق مؤشر للإفصاح البيئي يناسب بيئة الأعمال المصرية، والذي يتضمن أهم بنود المعلومات البيئية، والتي يمكن أن

تمثل أساساً جيداً لوضع معيار أو إرشادات تسترشد بها الشركات عند الإفصاح عن المعلومات البيئية الخاصة بها.

كما تتبع أهمية البحث عملياً من كونه يختبر تطبيقياً (من خلال التحليل الفعلي للتقارير السنوية للشركات المقيدة) تأثير مستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية للشركات بالبيئة المصرية باعتبارها إحدى الدول النامية (الدول ذات أسواق المال الناشئة).

ومن دوافع البحث معالجة قضية تمس الإفصاح البيئي ودوره في إشباع احتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات البيئية، ومساعدة القائمين على سوق المال بمصر في تحسين مستوى الإفصاح والشفافية للشركات المقيدة بالبورصة، وضرورة تفاعل نظام معلومات المحاسبة المالية مع المتغيرات البيئية بالمجتمع، وأخيراً ندرة البحوث المحاسبية الأكاديمية في هذا المجال في مصر، خاصة تلك التي تتبنى منهجية تحليل المحتوى.

5. حدود البحث

يقتصر هذا البحث على دراسة واختبار تأثير مستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية. وبذلك يخرج عن نطاق هذا البحث دراسة واختبار تأثير الأنواع الأخرى للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، بخلاف الإفصاح البيئي، على جودة التقارير المالية. كما يخرج عن نطاق البحث الشركات غير المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، والمؤسسات المالية. أيضاً يقتصر البحث في الجزء التطبيقي منه على استخدام التحفظ المحاسبي (وتحديداً باستخدام نموذج MTB) كمقياس لجودة التقارير المالية دون غيره من مقاييس جودة التقارير المالية (أو النماذج الأخرى لقياس التحفظ المحاسبي). وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط إختيار عينته، والمقياس المستخدم لقياس جودة التقارير المالية.

6. خطة البحث

تحقيقاً لهدف البحث ومعالجة مشكلته، سوف يستكمل على النحو التالي:

1/6. مستوى الإفصاح البيئي: المفهوم والمقياس.

2/6. جودة التقارير المالية: المفهوم والمقاييس.

3/6. تحليل العلاقة بين مستوى الإفصاح البيئي وجودة التقارير المالية واشتقاق فرض البحث.

4/6. منهجية البحث.

5/6. خلاصة البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

1/6. مستوى الإفصاح البيئي: المفهوم والمقياس

تتناول هذه الجزئية الإفصاح البيئي من منظور كل من الإصدارات المهنية والفنية، وتعريف الإفصاح البيئي، وأنواع الإفصاح البيئي، ومؤشر الإفصاح البيئي، والمحتوى المعلوماتي للإفصاح البيئي، وذلك على النحو التالي:

1/1/6. الإفصاح البيئي من منظور الإصدارات المهنية والفنية

بصفة عامة، لا يوجد معيار دولي أو أمريكي يتناول على وجه الحصر توفير المعلومات البيئية، وإن تناولت بعض المعايير المحاسبية إشارات مباشرة أو غير مباشرة تتعلق بالمحاسبة البيئية (Goyal, 2013). ويعد من أهم معايير المحاسبة الدولية، التي تناولت موضوع المحاسبة البيئية في أحد جوانبها، معيار المحاسبة الدولي (IAS 37⁽⁴⁾) بشأن المخصصات والالتزامات الاحتمالية والأصول الاحتمالية. فقد استهدف هذا المعيار التأكيد على تطبيق معايير الاعتراف وأسس القياس المناسبة للمخصصات، والالتزامات الاحتمالية، والأصول الاحتمالية، وأن يتم الإفصاح عن المعلومات الكافية بالإيضاحات المتممة لتمكين المستخدمين من فهم طبيعتها وتوقيتها ومقدارها (IFRS Foundation) staff, 2012. ولقد حدد المعيار تعريفاً لكل من المخصصات والالتزامات الاحتمالية والأصول الاحتمالية، بالإضافة إلى شروط الاعتراف بها أو الإفصاح عنها.

كما أشار المعيار ضمناً إلى إمكانية تطبيقه على القضايا البيئية، وعرض المعيار أمثلة ذات علاقة بالقضايا البيئية في سياق استعراضه لشروط الاعتراف بالمخصصات. ويعني ذلك أن المتطلبات ذات العلاقة بالتقرير البيئي الواردة بمعيار (IAS 37) هي تلك المتعلقة بالاعتراف أو الإفصاح عن المخصصات والالتزامات الاحتمالية والأصول الاحتمالية والتي أوضح المعيار -بالاستعانة بأمثلة- إمكانية تطبيقها على القضايا البيئية.

(⁴) معيار المحاسبة الدولي رقم 37: المخصصات والالتزامات الاحتمالية والأصول الاحتمالية. IAS 37 Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets.

ولقد حظى موضوع الإفصاح البيئي باهتمام العديد من الإصدارات المحاسبية الأمريكية. ويعد من أهم هذه الإصدارات قائمة معايير المحاسبة المالية رقم 5 (SFAS 5⁽⁵⁾)، والتفسير المالي رقم 14 (Financial Interpretation No. 14⁽⁶⁾)، وإصداري رقم 89-13 (EITF No. 89⁽⁷⁾) ورقم 8-90 (EITF No. 90-8⁽⁸⁾)، وقائمة الوضع رقم 1-96 (SOP No. 96-1⁽⁹⁾).

وتتفق (SFAS 5) المتعلقة بالمحاسبة عن الأحداث الطارئة (الاحتمالية) مع معيار (IAS 37)، وهو ما يعني إمكانية تطبيقها على القضايا البيئية قياساً على الوضع بالنسبة للمعيار الدولي. وقد قدمت (SFAS 5) تعريفاً للأحداث الطارئة وشروط الاعتراف أو الإفصاح عن الخسائر الاحتمالية (FASB, 2010). بينما جاء Financial Interpretation No. 14 مكملاً لـ (SFAS 5)، حيث تعلق بتوضيح كيفية تطبيق أحد شرطي الاعتراف بالخسائر الاحتمالية وهو إمكانية تقدير مبلغ هذه الخسائر بدرجة معقولة (FASB, 2008).

ومن ناحية أخرى، فلقد اختص كل من (EITF No. 89-13) و (EITF No. 90-8) بالمعالجة المحاسبية للتكاليف البيئية. فقد تناول (EITF No. 89-13) المحاسبة عن تكلفة إزالة الأسبستوس، حيث يتم رسملتها كجزء من تكلفة الأصل الذي تم اقتناؤه، بالرغم من معرفة الشركة بوجود مشكلة أسبستوس به، أو رسملتها كتكاليف تحسينات بالنسبة للأصل المملوك للشركة على أن يتم إجراء اختبار تدهور لهذا الأصل (FASB, 1989). بينما تناول (EITF No. 90-8) معالجة تكاليف معالجة التلوث البيئي، بأن يتم تحميلها على المصروفات. واستثناءً من ذلك، يمكن رسملة هذه التكاليف في حالة توافر شروط معينة. وقد تناول الإصدار حصراً لمعظم تكاليف معالجة التلوث البيئي (FASB, 1990).

(5) قائمة معايير المحاسبة المالية رقم 5: "المحاسبة عن الأحداث الطارئة (الاحتمالية)" Statement of Financial Accounting Standards No. 5 (SFAS 5) "Accounting for Contingencies"

(6) التفسير المالي رقم 14: التقدير المعقول لمبلغ الخسارة "Reasonable Estimation of the Amount of a Loss" Financial Interpretation No. 14:

(7) المحاسبة عن تكلفة إزالة الأسبستوس EITF No. 89-13: Accounting for the Cost of Asbestos Removal

(8) رسملة تكاليف معالجة التلوث البيئي EITF No. 90-8: Capitalization of Costs to Treat Environmental Contamination

(9) قائمة الوضع رقم 1-96: الالتزامات المتعلقة بمعالجة التلوث البيئي - SOP No. 96-1: Environmental Remediation Liabilities

ومن ناحية ثالثة، استهدفت (SOP No. 96-1) تقديم إرشاد بشأن المحاسبة عن الالتزامات المتعلقة بمعالجة التلوث البيئي. وعلى سبيل ذلك، تناولت القائمة للالتزامات المتعلقة بالتلوث البيئي من حيث الاعتراف والإفصاح، حيث اعتمدت (SOP No. 96-1) على كل من (SFAS 5) و (Financial Interpretation No. 14) المتعلق بعمل تقدير معقول لمبلغ الخسارة لتحديد المعالجة المحاسبية للالتزامات البيئية. كما قدمت القائمة إرشاداً بشأن الإفصاح عن المبادئ المحاسبية المتبعة عند قياس الالتزامات المتعلقة بمعالجة التلوث البيئي، وذلك ضمن السياسات المحاسبية بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية (FASB, 1996).

كما حظى الإفصاح البيئي باهتمام التوجيهات الأوروبية، حيث أقر البرلمان الأوروبي عدداً من التوجيهات الأوروبية ذات العلاقة بالبيئة. ولعل أهم تلك التوجيهات التي تناولت الإفصاح البيئي توجيهه (2003/4/EC) الصادر عام 2003، وتوجيهه (2014/95/EU) الصادر عام 2014. وأصدر البرلمان الأوروبي عام 2003 التوجيهه (2003/4/EC) بشأن حرية وصول الجمهور إلى المعلومات، والذي يهدف إلى التأكيد على ضرورة إتاحة وتوزيع المعلومات البيئية على الجمهور بصورة منتظمة. ويلزم التوجيه الدول الأعضاء بالتأكد من أن السلطات العامة تتيح المعلومات البيئية التي في حوزتها لمن يطلبها، سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً. كما يجب على السلطات العامة ضمان مساعدة المسؤولين للجمهور في الوصول إلى المعلومات، وممارسة الحق في الوصول إلى المعلومات البيئية على نحو فعال. وقد أوضح التوجيه خطوات توفير المعلومات البيئية للجمهور (EC, 2003).

وفي 22 أكتوبر 2014 أقر البرلمان الأوروبي توجيهه (2014/95/EU) والذي ترتب على إقراره تعديل توجيهه (2013/34/EU). ويتناول هذا التوجيه الإفصاح عن المعلومات غير المالية والمعلومات عن التنوع⁽¹⁰⁾ من جانب الشركات الكبرى والشركات القابضة. ووفقاً لهذا التوجيه، يجب على الشركات التي يزيد عدد موظفيها عن خمسمائة أن تُدرج في تقرير مجلس الإدارة قائمة بالمعلومات غير المالية تحتوي، كحد أدنى، على معلومات بشأن القضايا البيئية والاجتماعية، وتلك المتعلقة بالموظفين، واحترام حقوق الإنسان، وقضايا

(10) يشير إلى التنوع في مجالس إدارات الشركات، فتلتزم الشركات الكبرى بتقديم معلومات عن سياسة التنوع الخاصة بها مثل التنوع في السن والنوع gender والخلفية التعليمية والمهنية (EC, 2014a).

مكافحة الفساد والرشوة، بالإضافة لوصف السياسات والنتائج والمخاطر المتعلقة بتلك القضايا. كما يتضمن هذا التوجيه تقديم معلومات عن سياسات التنوع والتي يتم إدراجها بقائمة حوكمة الشركات (EC, 2014b).

وفيما يتعلق بمعايير المحاسبة المصرية، فإن معيار المحاسبة المصري رقم 28⁽¹¹⁾ بشأن المخصصات والالتزامات الاحتمالية والأصول الاحتمالية (وزارة الاستثمار، 2015) يناظر (IAS 37)، بل يمثل ترجمة حرفية له، وهو ما يعني إمكانية تطبيقه على القضايا البيئية قياساً على الوضع بالنسبة للمعيار الدولي.

ومن ناحية أخرى، تناولت العديد من المنظمات على المستوى الدولي متطلبات الإفصاح البيئي. فقد أصدرت اللجنة الفنية بالمنظمة العالمية للمواصفات القياسية ISO⁽¹²⁾ مجموعة معايير 14000 "ISO 14000" التي تتعلق بالمعايير البيئية (ISO, 2009). ويتناول معيار ISO 14063⁽¹³⁾ الصادر عام 2006 إرشادات للشركات بشأن المبادئ العامة والسياسات والاستراتيجيات والأنشطة ذات العلاقة بالإفصاح البيئي الداخلي والخارجي (ISO, 2006). كما تم إصدار الجيل الرابع G4 لمبادرة التقرير العالمية GRI للتقرير عن الاستدامة عام 2013. وتتضمن المبادرة إرشادات للإفصاح عن ثلاث مجموعات من المؤشرات التي تختص بأبعاد الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي. وتتضمن مؤشرات البعد البيئي للأداء الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بكل من؛ المواد الخام، والطاقة، والمياه، والتنوع البيولوجي، والانبعاثات والنفايات السائلة والنفايات الصلبة، والمنتجات والخدمات، والالتزام البيئي، والنقل. ويتم تشجيع الشركات على الإفصاح بما يتفق مع تلك الإرشادات (GRI, 2013).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت متطلبات الإفصاح البيئي في المتطلبات الصادرة عن لجنة البورصة والأوراق المالية SEC بتنظيم S-K Regulation S-K. ويتضمن تنظيم S-K عدة عناصر تحدد متطلبات معينة لقيام الشركات المقيدة بتقديم وصف لأعمالها، والإفصاح عن الدعاوى القانونية لها وعوامل المخاطر بها، وتقديم مناقشات وتحليلات الإدارة

(11) معيار المحاسبة المصري رقم (28) المعدل 2015 "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة".

(12) المنظمة العالمية للمواصفات القياسية (ISO) The International Organization of Standardization

(13) "الإدارة البيئية: الإتصال البيئي: إرشادات وأمثلة" ISO 14063:2006 Environmental Management: Environmental Communication Guidelines and Examples"

للمركز المالي لها ونتائج أعمالها. وتشمل هذه المتطلبات الإفصاح عن تكاليف الالتزام بالتشريعات البيئية، والتقاضي البيئي، وعوامل المخاطر (SEC, 2010).

وفي كندا، تتمثل أهم متطلبات الإفصاح البيئي في أداتي (NI 51-102⁽¹⁴⁾ و NI⁽¹⁵⁾) 43-101 وإشعار (Staff notice 51-333⁽¹⁶⁾) الصادرة عن مسؤولي إدارة الأوراق المالية الكندية (CSA⁽¹⁷⁾). وتتضمن أداة (NI 51-102) الصادرة عام 2004 عدداً من متطلبات الإفصاح المتعلقة بالقضايا البيئية وهي؛ المخاطر البيئية، والإتجاهات وعدم التأكد، والالتزامات البيئية، والتأثيرات المالية والإدارية لمتطلبات حماية البيئة. بينما يهدف إشعار (Staff notice 51-333) الصادر عام 2010 إلى توفير إرشادات للشركات التي تقوم بالتقرير بشأن المتطلبات الحالية للإفصاح المستمر الواردة بأداة (NI 51-102) (CSA, 2010). في حين تضمنت الأداة (NI 43-101) متطلبات تطبق على كل الإفصاحات التي تقدمها الشركات التي تقوم بالتقرير بشأن المشروعات التعدينية بما فيها الإفصاح عن الموارد التعدينية أو الاحتياطات التعدينية (CSA, 2011).

أما في استراليا، فقد تضمنت قواعد القيد متطلبات إفصاح بشأن القضايا البيئية. فقد قامت بورصة الأوراق المالية باستراليا (ASX⁽¹⁸⁾) عام 2014 بتعديل قاعدة القيد في بورصة الأوراق المالية باستراليا الخاصة بـ (ASX Listing Rule: Chapter 5⁽¹⁹⁾). وتحدد هذه القاعدة متطلبات التقرير والإفصاح الإضافي لشركات التعدين، وشركات البترول والغاز، والشركات الأخرى التي تقوم بالتقرير عن أنشطة التعدين وتلك المرتبطة بالبترول والغاز. وتتعلق تلك المتطلبات بالتقرير الربع سنوي، والتقرير عن أنشطة التعدين، والتقرير عن أنشطة البترول والغاز (ASX, 2014).

(14) التزامات الإفصاح المستمر National Instrument 51-102 Continuous Disclosure Obligations (NI 51-102)

(15) معايير الإفصاح عن المشروعات التعدينية National Instrument 43-101 Standards of Disclosure for Mineral Projects (NI 43-101)

(16) إرشادات التقرير البيئي Staff notice 51-333: Environmental reporting guidance

(17) Canadian Securities Administrators

(18) Australian Stock Exchange

(19) "التقرير الإضافي عن أنشطة التعدين وإنتاج والتنقيب عن البترول والغاز" ASX Listing Rule: Chapter 5: Additional Reporting on Mining and Oil and Gas Production and Exploration Activities"

وبالنسبة للمملكة المتحدة، فقد تمثلت أهم متطلبات الإفصاح البيئي في متطلبات قانون الشركات⁽²⁰⁾ لعام 2006، وتنظيم "التقرير الاستراتيجي وتقرير أعضاء مجلس الإدارة"⁽²¹⁾ لعام 2013. ويتطلب قانون الشركات لعام 2006 من الشركات المقيدة الإفصاح عن القضايا البيئية والاجتماعية، وتلك المتعلقة بالموظفين والمجتمع، إلى المدى اللازم لفهم تطور وأداء ووضع هذه الشركات (Williamson and Wood, 2008). بينما يلزم "التقرير الاستراتيجي وتقرير أعضاء مجلس الإدارة" الصادر عام 2013 الشركات المقيدة في سوق المال بلندن بالإفصاح عن القضايا البيئية للسنة المالية المنتهية في أو بعد 30 سبتمبر 2013 (Charles et al., 2013).

وتعتبر جمهورية مصر العربية من أوائل الدول التي اهتمت بشئون البيئة، بل هي أول الدول العربية والأفريقية التي أولت هذا الموضوع عناية خاصة (إبراهيم، 2006). وفضلاً عن انشاء جهاز شئون البيئة عام 1982، وإصدار تشريع رقم 4 لسنة 1994 في شأن البيئة، وإنشاء وزارة الدولة لشئون البيئة عام 1997، والبدء في انشاء الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء عام 1998، وتعديل تشريع رقم 4 لعام 1994 بتشريع رقم 9 لعام 2009، تضمنت المادة الخامسة من التشريع المعدل النص على "إعداد تقرير سنوي عن الوضع البيئي يقدم إلى رئيس الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء، وتودع نسخة من هذا التقرير في مجلس الشعب"، وجعل إعداده أحد المهام الرئيسية لجهاز شئون البيئة (جهاز شئون البيئة، 2014). كما تعهدت هيئة سوق المال بجمهورية مصر العربية بالحوار العالمي الثالث لمبادرة SSE⁽²²⁾ بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقد في ريو ديجينيرو-البرازيل عام 2012 بتعزيز الاستثمار المستدام طويل الأجل، وتحسين الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمي بين الشركات المقيدة (Investor Network on Climate Risk, 2013).

ويخلص الباحث من تحليل أهم الإصدارات المحاسبية ذات العلاقة بالإفصاح البيئي أن هناك اختلاف بين معيار (IAS 37) من جهة وبين الإصدارات الأمريكية ذات العلاقة من جهة أخرى. كما أن التوجيهات الأوروبية تناولت الإفصاح البيئي من زاوية مختلفة عن تلك

The Companies Act (2006) (20)

Strategic Report and Directors' Report Regulation (21)

UN Sustainable Stock Exchange initiative مبادرة الأمم المتحدة لهيئات أسواق المال المستدامة (22)

(SSE)

التي تبنتها المعايير الدولية والإصدارات الأمريكية. فبينما أشار معيار (IAS 37) ضمناً إلى إمكانية تطبيقه على القضايا البيئية، من خلال تقديم أمثلة ذات علاقة بالقضايا البيئية، عند استعراضه لشروط الاعتراف بالمخصصات، فإن (SFAS 5) لم تتضمن الإشارة صراحةً، أو ضمناً، إلى ارتباطها بالقضايا البيئية. ولكن باعتبار أن (SFAS 5) تقابل معيار (IAS 37)، فإنه يمكن تطبيق (SFAS 5) على القضايا البيئية. ويؤيد ذلك اعتماد (SOP 96) (1) على (SFAS 5) عند تحديد المعالجات المحاسبية للالتزامات البيئية. وقد قدمت بعض الإصدارات الأمريكية الأخرى المعالجات المحاسبية اللازمة لتأثيرات بعض القضايا البيئية التي لها انعكاس محاسبي.

أما التوجيهات الأوروبية، فقد تناولت الإفصاح البيئي من زاوية مختلفة عن تلك التي تبنتها المعايير الدولية والإصدارات الأمريكية. فقد ركزت هذه التوجيهات على إلزام الشركات التي تستوفي شروطاً محددة بتوفير معلومات غير مالية بما فيها معلومات عن السياسات والمخاطر والنتائج المتعلقة بالقضايا البيئية. إضافة لذلك، اهتمت التوجيهات الأوروبية بالمستخدمين، حيث أكدت على حرية وصول الجمهور إلى المعلومات البيئية. ويعني ذلك أن التوجيهات الأوروبية تضمنت متطلبات تعلق بتوفير المعلومات البيئية غير المالية وتوصيلها لمستخدميها، في الوقت الذي لم تتضمن فيه معايير المحاسبة الدولية والإصدارات الأمريكية متطلبات صريحة تتعلق بقياس والتقرير عن القضايا البيئية. ونظراً لأن معيار المحاسبة المصري رقم 28 هو ترجمة حرفية لمعيار (IAS 37)، فإنه يمكن تطبيقه على القضايا البيئية قياساً على الوضع بالنسبة للمعيار الدولي.

كما يخلص الباحث إلى وجود اهتمام كبير من جانب الهيئات الفنية بالإفصاح البيئي على المستويين الدولي والإقليمي وفي جمهورية مصر العربية. فعلى المستوى الدولي، أولت المنظمة العالمية للمواصفات القياسية اهتماماً كبيراً بالقضايا البيئية، حيث قدمت مجموعة من المعايير البيئية التي ترسخ مفهوم حماية البيئة في ثقافة الشركات وتدفعها نحو الاهتمام بالأبعاد البيئية عند ممارسة أنشطتها. ونظراً لأهمية توصيل نتائج الأداء البيئي للشركات لأصحاب المصلحة فيها، فقد خصصت المنظمة العالمية للمواصفات القياسية معيار 14063 عام 2006 بشأن الإفصاح البيئي. كما تم إصدار إرشادات مبادرة التقرير العالمية

GRI والتي تضمنت في بُعد منها مؤشرات بيئية تتعلق بالأداء الخاص بالمدخلات والمخرجات والتنوع البيولوجي والالتزام البيئي.

ويخلص الباحث مما سبق أيضاً إلى أن الاهتمام بالإفصاح البيئي على المستوى الدولي تمثل في تضمين قواعد القيد بأهم بورصات الأوراق المالية متطلبات لتقديم إفصاحات في هذا الشأن. وقد تميزت متطلبات الإفصاح البيئي الصادرة عن مسؤولي إدارة الأوراق المالية الكندية CSA عن تلك الصادرة عن لجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC في تضمين متطلبات بشأن الإفصاح عن المشروعات التعدين التي تقوم بها الشركات المقيدة. كذلك إنفتحت بورصة الأوراق المالية باستراليا مع مسؤولي إدارة الأوراق المالية الكندية في تقديم متطلبات إفصاح تخص شركات التعدين، إلا أن بورصة الأوراق المالية باستراليا أضافت متطلبات إفصاح تخص شركات إنتاج البترول والغاز وشركات التنقيب عن المعادن وشركات التنقيب عن البترول والغاز إلى جانب شركات التعدين. أما متطلبات الإفصاح البيئي بالمملكة المتحدة، فقد إتصفت بالعمومية وذلك على العكس من تلك الموجودة بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا والتي إتسمت بكونها أكثر تحديداً. فتعد الشركات المقيدة بالمملكة المتحدة ملزمة بتقديم إفصاح عن القضايا البيئية.

وفي جمهورية مصر العربية، تم انشاء جهاز شئون البيئة. إضافة إلى إصدار تشريعات بشأن البيئة والتي تلزم في إحدى متطلباتها بإعداد تقرير سنوي عن الوضع البيئي. كما تعد هيئة الرقابة المالية بجمهورية مصر العربية من أوائل الهيئات بالعالم التي تعهدت بتحسين الإفصاح البيئي بالشركات المقيدة.

2/1/6. تعريف الإفصاح البيئي

اهتمت الكثير من الدراسات السابقة بمفهوم الإفصاح البيئي. فقد أشار (راضى، 2001) إلى أن الإفصاح البيئي يعني "عرض البيانات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية للمنشأة في القوائم والتقارير المالية الدورية والإيضاحات المرفقة بها مما يسهل مهمة مستخدمي البيانات والمعلومات عند تقييم الأداء البيئي للوحدة الاقتصادية وترشيد القرارات المتعلقة بها". كذلك أوضح (السيد، 2001) أن الإفصاح البيئي يمثل "الإفصاح عن مجموعة من البيانات المالية والكمية الفعلية والمستقبلية عن المنافع والتكاليف المتعلقة بالأنشطة البيئية للوحدات الاقتصادية في مجال مكافحة التلوث".

كما أضاف (الرحيلي، 2005) أن الإفصاح البيئي هو "إظهار المعلومات المتعلقة بالبيئة وكيفية المحافظة عليها أو كيفية معالجة التأثيرات السلبية الناتجة عن أنشطتها وما يترتب على ذلك من التزامات بيئية حالية أو مستقبلية". كذلك بين (Cowan, 2007) أن الإفصاح البيئي يعني "تقديم المعلومات المتعلقة بمجالات الأداء البيئي سواءً كان بشكل اختياري أو إجباري، وسواءً من جانب الشركة أو من جانب طرف ثالث". أيضاً أوضح (Deegan, 2010) أن الإفصاح البيئي يمثل "الإفصاح الذي تقدمه الشركات بشأن التأثيرات الإيجابية والسلبية لها على البيئة المادية الأوسع نطاقاً والتي تعمل فيها". بينما خلص (بن بوزيان وبن الضب، 2013) إلى أن الإفصاح البيئي يمثل "ذلك الأسلوب أو تلك الطريقة التي تستطيع المؤسسات من خلالها إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضمون البيئي".

واستناداً لما سبق، يمكن تعريف الإفصاح البيئي بأنه درجة توفير المعلومات المالية وغير المالية الهامة بشأن البيئة والتأثيرات السلبية والإيجابية للشركات عليها، وكيفية معالجة هذه التأثيرات السلبية، أو كيفية المحافظة على البيئة، والأنشطة البيئية للشركات، وما يرتبط بها من منافع وتكاليف، على أن تستوفي هذه المعلومات خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق، سواء تم الإفصاح عنها بطريقة إجبارية أو اختيارية، وباستخدام بدائل معينة، بحيث تمكن المستخدمين من تقييم الأداء البيئي للشركات واتخاذ القرارات.

3/1/6. أنواع الإفصاح البيئي

بداية يمكن التفرقة بين نوعين من الإفصاح البيئي، وهما الإفصاح البيئي الإجمالي والإفصاح البيئي الاختياري. وقد إتفقت بعض الدراسات (Berthelot et al., 2005; Barbu et al., 2012; Situ and Tilt, 2018) على أن الإفصاح البيئي الإجمالي يمثل الإفصاح عن المعلومات البيئية بموجب المعايير، والتشريعات، والقواعد، ومتطلبات الهيئات الرقابية والمهنية.

أما بشأن الإفصاح البيئي الاختياري، فقد إتفقت دراستا (مقلد، 2009؛ خميس، 2010) على أن الإفصاح البيئي الاختياري هو الإفصاح عن المعلومات البيئية بما يزيد عن متطلبات التشريعات والمعايير. فقد أشار (مقلد، 2009) إلى أن الإفصاح البيئي الاختياري هو "الإفصاح عن المعلومات البيئية ذات الصلة بتأثير أنشطة الشركة على البيئة سواء

كانت معلومات مالية أو غير مالية بما يزيد عما تتطلبه المعايير والتشريعات وتفيد الأطراف ذات الصلة في تقييم ماضى وحاضر ومستقبل الشركة عما قامت به من ممارسات تجاه البيئة وتأثير نتائج تلك الممارسات على القيمة السوقية للشركة". كما أوضح (خميس، 2010) أن الإفصاح البيئي الاختياري هو الإفصاح عن كافة المعلومات البيئية المرتبطة بالأنشطة الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية للشركة للحفاظ على البيئة ومعالجة الآثار السلبية لأنشطتها سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية في القوائم والتقارير المالية الدورية والإيضاحات المرفقة بها بما يزيد عما تتطلبه المعايير والتشريعات لتفيد الأطراف ذات الصلة في تقييم ماضى وحاضر ومستقبل الشركة".

واستناداً لما سبق، يمكن تعريف الإفصاح البيئي الإلزامي على أنه الإفصاح عن المعلومات البيئية بموجب المعايير، والتشريعات، واللوائح، والقواعد، ومتطلبات الهيئات الرقابية والمهنية، التي تم سنّها، أو إصدارها، بشأن البيئة على وجه الخصوص أو بوجه عام. بينما يمثل الإفصاح البيئي الاختياري الإفصاح عن المعلومات البيئية بما يزيد عن ذلك.

4.1/6. اشتقاق مؤشر للإفصاح⁽²³⁾ البيئي

يعتمد الباحث في سبيل اشتقاق مؤشر للإفصاح البيئي⁽²⁴⁾ على تحليل أهم الإصدارات المهنية والفنية المشار إليها أعلاه، وأهم التشريعات ذات العلاقة (Environment Australia, 2000; Ministry of the Environment, 2007; The Office of Legislative Drafting and Publishing, 2009; ARP, 2008, EPA, 2009, Environment and climate change Canada, 2016) وتجارب بعض الدول بشأن بناء مؤشر للإفصاح البيئي مثل مؤشر Corporate Responsibility Index بالمملكة المتحدة (عبد الفتاح، 2010)، ومؤشر KLD في الولايات المتحدة الأمريكية (اعتمدت عليه دراسة (Hong and Andersen, 2011)، ومؤشر Kirchnoff بالنسبة للشركات في الدول الأوروبية (تم استخدامه في دراسة (Salewsk and Henning, 2012)، ومؤشر البيئة

⁽²³⁾ يمثل مؤشر الإفصاح قائمة واسعة من العناصر المختارة والتي قد يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات (Marston and Shrives, 1991).

⁽²⁴⁾ انتهج الباحث النهج المتبع بدراستا (Hossain et al., 2006; Barbu et al., 2012) عند اشتقاق مؤشر للإفصاح البيئي، حيث اعتمدت هذه الدراسات على تحليل أهم الإصدارات المهنية والفنية، والتشريعات واللوائح، وتجارب الدول بشأن الإفصاح البيئي للوصول إلى مؤشر للإفصاح البيئي.

والحوكمة والمسئولية الاجتماعية المصري⁽²⁵⁾ S&P/EGX ESG Index (S&P⁽²⁶⁾, 2010). واستناداً إلى تحليل هذه المصادر، يتضمن مؤشر الإفصاح البيئي العناصر التالية:

أ. جوانب الأداء البيئي

1/1. جانب: المواد الخام

أ/1.1. إجمالي مقدار المدخلات من المواد الخام والمواد الخام المستخدمة بالوزن أو بالحجم.

أ/1.2. التغيرات في استهلاك المواد الخام.

أ/1.3. حجم المواد الخام المشتراه في مقابل تلك التي سيتم اعتبارها نفايات أو سيتم إعادة تدويرها أو إعادة استخدامها.

أ/1.4. نسبة المواد الخام المستخدمة، والتي تمثل مواد خام مدخلات معاد تدويرها.

أ/1.5. حجم الإنفاق على المواد الخام ذات التأثير البيئي المنخفض كنسبة من إجمالي المواد الخام.

2/2. جانب: الطاقة

أ/2.1. إجمالي مقدار المدخلات من الطاقة.

أ/2.2. الاستهلاك المباشر للطاقة حسب مصدر الطاقة الأساسي.

أ/2.3. الاستهلاك غير المباشر للطاقة حسب مصدر الطاقة الأساسي.

أ/2.4. الطاقة التي تم توفيرها بسبب التحسينات في الكفاءة.

أ/2.5. المبادرات المتعلقة بتقديم منتجات وخدمات موفرة للطاقة أو تعتمد على الطاقة

المتجددة، والتخفيضات في متطلبات الطاقة نتيجة لهذه المبادرات.

أ/2.6. المبادرات المتعلقة بتخفيض الاستهلاك غير المباشر للطاقة والتخفيضات التي تحققت.

⁽²⁵⁾ Environment, Social and Governance Index متاح على الموقع الإلكتروني لمركز المديرين المصري

www. Eiod.or

Standard&Poor's ⁽²⁶⁾

أ/3. جانب: المياه

أ/3/1. إجمالي سحب المياه حسب المصدر، ومصادر المياه التي تأثرت بشكل كبير بسحب المياه.

أ/3/1/1. المياه التي تم توريدها للشركة واستخدامها بالمتنر المكعب سنوياً.

أ/3/1/2. المياه التي تم استخراجها مباشرة بمعرفة الشركة وفقاً للحجم الذي تم استخدامه.

أ/3/1/3. التفاصيل في حالة تجميع واستخدام مياه الأمطار.

أ/3/2. نسبة إجمالي حجم المياه المعاد تدويرها والمعاد استخدامها.

أ/3/3. جودة المياه المعاد تدويرها والمعاد استخدامها ودرجة حرارتها.

أ/3/4. وصف أي استثمار في التكنولوجيات التي تهدف إلى تحسين كفاءة المياه.

أ/3/5. أي استراتيجيات وضعت لتقليل أو إدارة تأثير استخدام المياه على البيئة.

أ/4. جانب: التنوع البيولوجي

أ/4/1. موقع وحجم الأرض المملوكة أو المستأجرة أو التي تتم إدارتها في، أو

بالقرب من، المناطق المحمية والمناطق ذات الدرجة العالية من التنوع البيولوجي

أ/4/2. وصف التأثيرات الكبيرة للأنشطة والمنتجات والخدمات على التنوع البيولوجي في

المناطق المحمية والمناطق ذات الدرجة العالية من التنوع البيولوجي خارج المناطق المحمية.

أ/4/3. الاستراتيجيات، والإجراءات الحالية، والخطط المستقبلية لإدارة التأثيرات على التنوع

البيولوجي.

أ/4/4. معلومات عن حماية التنوع البيولوجي بالأرض المملوكة أو المستأجرة أو التي تتم

إدارتها من جانب الشركة.

أ/4/5. مبادرات الشركة المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

أ/5. جانب: انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG)⁽²⁷⁾ والانبعاثات الأخرى بخلاف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG)، والنفائات السائلة والنفائات الأخرى (غير السائلة)

أ/5.1. إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) كرقم إجمالي بالطن المكافئ لثاني أكسيد الكربون.

أ/5.2. تخفيضات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) بالطن المكافئ لثاني أكسيد الكربون، وغازات الاحتباس الحراري (GHG) الداخلة في حساب هذه التخفيضات.

أ/5.3. صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) بعد المحاسبة عن تخفيضات الانبعاثات بالطن المكافئ لثاني أكسيد الكربون.

أ/5.4. إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) من النطاق الأول بشكل مستقل عن أي متاجرات بالانبعاثات لكل غاز من هذه الغازات بالطن المكافئ لثاني أكسيد الكربون.

أ/5.5. إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) من النطاق الثاني بشكل مستقل عن أي متاجرات بالانبعاثات لكل غاز من هذه الغازات بالطن المكافئ لثاني أكسيد الكربون.

أ/5.6. إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) من النطاق الثالث بالطن المكافئ لثاني أكسيد الكربون، إذا تم تحديد كمها.

أ/5.7. إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) من النطاقات الأول والثاني والثالث بالطن المكافئ لثاني أكسيد الكربون.

(27) تتضمن غازات الاحتباس الحراري (GHG) Greenhouse Gases كل من ثاني أكسيد الكربون (CO₂)، والميثان (CH₄)، وأكسيد النيتروز (N₂O)، ومركبات الهيدروفلوروكربون (HFCS)، ومركبات البيروفلوروكربون (PFCS)، وسادس فلوريد الكبريت (SF₆) (United Nations, 2012). ويمكن تصنيف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) إلى نوعين هما (IAASB, 2012): (1) الانبعاثات المباشرة Direct Emissions (تعرف أيضا بانبعاثات النطاق الأول Scope 1): وهي الانبعاثات من المصادر التي تملكها أو تسيطر عليها الشركة (IAASB, 2012)، و(2) الانبعاثات غير المباشرة Indirect Emissions: وهي الانبعاثات الناتجة عن أنشطة الشركة ولكنها تحدث من مصادر تملكها أو تسيطر عليها شركة أخرى. ويمكن تقسيم الانبعاثات غير المباشرة إلى نوعين هما (IAASB, 2012)، هما؛ (1/2) انبعاثات النطاق الثاني Scope 2: وهي الانبعاثات المرتبطة بالطاقة المحولة إلى المستهلكة من جانب الشركة متضمنة في ذلك الكهرباء، والتدفئة والتبريد، والبخار (IAASB, 2012)، و(2/2) انبعاثات النطاق الثالث Scope 3: وهي الانبعاثات غير المباشرة الأخرى (IAASB, 2012)، مثل الانبعاثات المرتبطة بسفر موظفي الأعمال، وأنشطة الإسناد الخارجي، واستهلاك الوقود الحفري أو الكهرباء المطلوبة لاستخدام منتجات الشركة، واستخراج وإنتاج المواد الخام المشتراة كمدخلات لعمليات الشركة، ونقل الوقود المشتري من الغير (Desjardins and Willis, 2009).

أ/5/8. انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) للسنة السابقة بالطن المكافئ لثاني أكسيد الكربون.

أ/5/9. الانبعاثات المستهدفة، ونطاقات الانبعاثات الداخلة فيها.

أ/5/10. سنة الأساس⁽²⁸⁾، وأسباب اختيارها، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) لسنة الأساس.

أ/5/11. تفسير أي تغيير في سنة الأساس أو انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) لسنة الأساس، وأي إعادة حساب لسنة الأساس أو انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) لسنة الأساس.

أ/5/12. أداء انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) عبر الوقت.

أ/5/13. انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) على مستوى وحدات الأعمال، والمرافق، والدول، ومصادر الانبعاثات.

أ/5/14. تفصيل وتفسير أي استبعادات لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG).

أ/5/15. وصف وعرض مؤشرات إضافية مثل نسبة كثافة الانبعاثات، والمقياس المستخدم في حسابها (مثل الانبعاثات لكل وحدة منتج)، ونطاقات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) الداخلة في حسابها، والغازات الداخلة في حسابها، وأسباب أي تغييرات جوهرية في مقياس الكثافة عن السنة السابقة.

أ/5/16. إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) من النطاقين الأول والثاني باستخدام نسبة كثافة الانبعاثات

أ/5/17. وصف منهجيات تحديد كم الانبعاثات، وأسباب اختيارها، وكذا الافتراضات المستخدمة.

أ/5/18. عوامل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) ومعدلات قوة الاحتباس الحراري GWP.

أ/5/19. الإشارة إلى إرشادات قياس والإفصاح عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG).

⁽²⁸⁾ فترة تاريخية تم تحديدها لغرض مقارنة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) والمعلومات الأخرى المرتبطة بهذه الانبعاثات عبر الوقت (ISO, 2006)

- أ/5/20. وصف لسياسات الشركة واستراتيجياتها وبرامجها المتعلقة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG).
- أ/5/21. الإشارة إلى خضوع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) للتأكيد المهني عليها، مع توضيح درجة التأكيد المهني المحققة ونتائجه.
- أ/5/22. المبادرات المتعلقة بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG)، والتخفيضات التي تحققت.
- أ/5/23. انبعاثات المواد المستنفدة للأوزون.
- أ/5/24. انبعاثات الهواء الأخرى الهامة حسب النوع والوزن.
- أ/5/25. المبادرات المتعلقة بتخفيض انبعاثات المواد المستنفدة للأوزون وانبعاثات الهواء الأخرى.
- أ/5/26. الانبعاثات الأخرى بخلاف انبعاثات المواد المستنفدة للأوزون وانبعاثات الهواء الأخرى.
- أ/5/27. المبادرات المتعلقة بتخفيض الانبعاثات الأخرى بخلاف انبعاثات المواد المستنفدة للأوزون وانبعاثات الهواء الأخرى.
- أ/5/28. إجمالي النفايات بالطن المترى سنوياً.
- أ/5/29. إجمالي وزن النفايات الأخرى (غير السائلة) حسب نوع وطريقة التخلص منها.
- أ/5/30. إجمالي عدد وحجم التسربات spills الكبيرة.
- أ/5/31. إجمالي صرف المياه.
- أ/5/32. البيئات التي تأثرت بشكل هام بتصريف المياه والجريان السطحي لها بالشركة التي تقوم بالتقرير.
- أ/5/33. الواجهة النهائية للنفايات التي تم التقرير عنها.
- أ/5/34. أي أنشطة للوقاية من النفايات والفوائد المتوقعة (الوفورات) منها. ويمكن أن يشمل ذلك التحسينات على تصميم وتصنيع وتعبئة وتغليف للمنتجات الخاصة بالشركة.
- أ/5/35. الأنشطة التي تم القيام بها لتحويل النفايات من مكان تجميعها.

أ/6. جانب: المنتجات والخدمات

- أ/6/1. المبادرات المتعلقة بتخفيف التأثيرات البيئية للمنتجات والخدمات.
 أ/6/2. نسبة المنتجات المباعة ومواد التعبئة والتغليف الخاصة بها التي يتم ارجاعها حسب الفئة.

- أ/6/3. حجم الانتاج أو المبيعات من المنتجات والخدمات التي تساهم في تخفيض التأثيرات البيئية السلبية، ونسبتها إلى إجمالي الانتاج أو المبيعات.
 أ/6/4. تطبيق أساليب أو تكنولوجيات الإنتاج النظيفة.

أ/7. جانب: الالتزام compliance

- أ/7/1. حالة الالتزام بالقوانين والتنظيمات البيئية.
 أ/7/2. الدعاوى الإدارية أو القضائية الناشئة عن القوانين البيئية.
 أ/7/3. العدد الإجمالي للعقوبات غير النقدية بسبب عدم الالتزام بالقوانين والتنظيمات البيئية.

أ/8. جانب: النقل

- أ/8/1. التأثيرات البيئية الهامة لنقل المنتجات وغيرها من السلع والمواد الخام التي تستخدم في عمليات الشركة، ونقل العاملين.

ب. معلومات مالية بيئية

- ب/1. إجمالي النفقات البيئية، والاستثمارات المتعلقة بحماية البيئة، والالتزامات البيئية، والالتزامات البيئية الاحتمالية، والأصول البيئية.
 ب/2. تأثير الالتزام بمتطلبات حماية البيئة بما فيها القوانين والتنظيمات البيئية على النفقات الرأسمالية والمكاسب.
 ب/3. قيمة الغرامات الكبيرة على الشركة بسبب عدم الالتزام بالقوانين والتنظيمات البيئية.
 ب/4. رسوم التراخيص و/أو الضرائب البيئية على الشركة.
 ب/5. المنح والتبرعات التي تقدمها الشركة للأنشطة البيئية غير الهادفة للربح مثل تمويل البحوث الأكاديمية والأنشطة المجتمعية.
 ب/6. تكاليف مشروعات البحوث والتطوير البيئي.

- ب/7. الوفورات الناتجة عن الاستثمار في الجوانب البيئية مثل كفاءة الطاقة.
- ب/8. أي تكاليف تم تخفيضها من النفايات التي تم بيعها.
- ج. أهداف الأداء البيئي.
- د. سياسات الشركة التي توضح التزامها الكامل تجاه الأمور البيئية.
- هـ. الإجراءات/البرامج المتعلقة بالتدريب ورفع الوعي البيئي، ونسبة الموظفين الذين يتلقون تدريباً بيئياً، ومدى فعالية برامج التدريب البيئي.
- و. حالة الإدارة البيئية بالشركة:
- و/1. السياسة البيئية بالأنشطة التنظيمية بالشركة.
- و/2. حالة نظم الإدارة البيئية بالشركة.
- ز. قائمة بالشهادات المتعلقة بالأداء البيئي للشركة، والإنجازات والجوائز البيئية.
- ي. معلومات إضافية أخرى ضرورية لفهم أداء الشركة:
- ي/1. المعلومات عن المخاطر البيئية، واستراتيجيات إدارة تلك المخاطر، والفرص البيئية.
- ي/2. حالة البحوث والتطوير R&D لتكنولوجيات حماية البيئة والمنتجات والخدمات صديقة البيئة.
- ي/3. السياسات والأهداف والخطط والمبادرات والنتائج المتعلقة بالتوصيل البيئي.
- ي/4. المساهمات الاجتماعية من جانب الشركة وموظفيها تجاه البيئة (مثل الأنشطة البيئية التطوعية من جانب الموظفين، وعضوية أو دعم الشركة للمنظمات البيئية، وبرامج التعليم البيئي للمجتمعات المحلية، وتشجير البيئة).
- ي/5. العلاقة بين القيمة الاقتصادية التي تم تحقيقها من خلال الأنشطة الاقتصادية والتأثيرات البيئية لهذه الأنشطة.
- ي/6. برامج المراجعة البيئية ونتائجها.
- يتضح للباحث مما سبق أن مؤشر الإفصاح البيئي يتضمن معلومات مالية وغير مالية، ويغلب عليه الطابع غير المالي، فتغطي عناصر مؤشر الإفصاح البيئي التأثيرات المتعلقة بالمدخلات (المادة الخام، والطاقة، والمياه) والمخرجات (الانبعاثات، والنفايات السائلة، والنفايات الصلبة)، بالإضافة إلى التأثيرات المتعلقة بكل من التنوع البيولوجي، والنقل،

والمنتجات والخدمات، والالتزام البيئي. كذلك يتضمن المؤشر عناصر تتعلق بتقديم معلومات مالية بيئية، والأهداف والسياسات والإجراءات والبرامج والشهادات البيئية. كما أن محتوى الإفصاح عن كل عنصر من عناصر مؤشر الإفصاح البيئي يرتبط بتحديد أهداف، والإشارة إلى النتائج الفعلية، والمبادرات اللازمة لتخفيف التأثيرات البيئية للعنصر المحدد، وحجم الإنجاز المحقق.

5/1/6. المحتوى المعلوماتي للإفصاح البيئي كأحد روافد الإفصاح الاجتماعي

يكون للإفصاح البيئي (كجزء من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية) محتوى معلوماتي عندما تؤثر المعلومات البيئية على سلوك أصحاب المصلحة -مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والجهات الإشرافية والرقابية- عند اتخاذ القرارات. ويؤيد ذلك افتراض نظرية المنفعة للقرارات Decision Usefulness Theory القائل بأن مستخدمي المعلومات يقيمون المعلومات المفصح عنها لهم وفقاً لمنفعتهم. فكلما كانت المعلومات أكثر فائدة كلما أثرت على القرارات بشكل أكبر (Rikhardsson and Holm, 2008).

ولقد حظى موضوع المحتوى المعلوماتي للإفصاح البيئي بقدر من الاهتمام بالأدب المحاسبي. فمن ناحية، أشارت لذلك عدة دراسات (Ingram, 1978; Anderson and Frankle, 1980; Jaggi and Freedman, 1986; Guthrie and Parker, 1990; Charles and Roberts, 2008; Muslu et al., 2014). فقد أظهرت دراسة (Ingram, 1978) وجود محتوى معلوماتي لعناصر معينة من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، والذي يشكل الإفصاح البيئي جزءاً منه. كما أوضحت دراسة (Anderson and Frankle, 1980) وجود محتوى معلوماتي للإفصاح البيئي، وأن السوق يستجيب لهذا الإفصاح بشكل إيجابي. كما أشارت دراسة (Jaggi and Freedman, 1986) إلى وجود محتوى معلوماتي للإفصاح عن التلوث.

كذلك أوضحت دراسة (Guthrie and Parker, 1990) أن المحتوى المعلوماتي للإفصاح البيئي بالولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، أكبر من نظيره في استراليا. كما توصلت دراسة (Charles and Roberts, 2008) إلى وجود مستوى مرتفع من المحتوى المعلوماتي للإفصاح البيئي على الانترنت للشركات ذات الأداء البيئي السيء، مقارنة بالشركات ذات الأداء البيئي الأفضل. وأشارت دراسة (Muslu et al., 2014) أيضاً

إلى أن جودة تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات (والتي تحتوي بالطبع على معلومات بيئية) تعتمد على وجود محتوى معلوماتي للمعلومات الواردة بهذا التقرير.

ومن ناحية أخرى، تناولت عدة دراسات تأثير المحتوى المعلوماتي للإفصاح البيئي على سلوك أصحاب المصلحة، مثل المستثمرين والمقرضين، عند اتخاذ القرارات، فقد خلصت بعض الدراسات (علي، 1996؛ Repetto، 2001؛ Raar، 2001؛ Murray et al.، 2001؛ Japanese Institute of Certified Public Accountants، 2006؛ Rikhardsson and Halm، 2008؛ Velashani and Arabsalehi، 2008؛ Villiers and Staden ، 2010؛ Azim et al.، 2011) إلى وجود تأثير للإفصاح البيئي على قرار الاستثمار، وأن قرار الاستثمار يتأثر بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. كما أن الاستثمار المسئول اجتماعياً لا يعتمد على تقييم المستثمرين للنواحي المالية فقط، وإنما يعتمد أيضاً على كيفية تعامل الشركات مع القضايا البيئية المرتبطة بعملياتها، ومن ثم انعكاس ذلك على قرار الاستثمار الخاص بهم.

كما خلصت بعض الدراسات (Araya، 2006؛ Evangelinos and Nikolaou، 2009؛ Anbumozhi et al.، 2011؛ Erina and Lace، 2012؛ Elsakit and Worthington، 2013؛ Mengze and Wei، 2015) إلى تأثير الإفصاح البيئي على قرار الإقراض، فيحتاج المقرضون للمعلومات البيئية لتقييم وإدارة مخاطر عمليات الإقراض. وبذلك يكون تقييم وإدارة المخاطر الدافع وراء اهتمام المقرضين بالمعلومات البيئية عند اتخاذ قرار الإقراض، وليس الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية لها.

ويخلص الباحث مما سبق إلى وجود محتوى معلوماتي للإفصاح البيئي يؤثر على سلوك أصحاب المصلحة عند اتخاذ القرارات. وقد إتضح ذلك من وجود إتفاق عام بين أهم الدراسات، التي تناولت تأثير الإفصاح البيئي، على قراري الاستثمار والإقراض، فيتأثر قرار الاستثمار بالإفصاح البيئي للشركات، وأن البنوك، كمقرض، تحتاج إلى معلومات بيئية لتقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بعمليات الإقراض الخاصة بها. ويكون دافع البنوك عندما تأخذ في حسابها المعلومات البيئية، عند قيامها بإتخاذ قرار الإقراض، هو تقييم وإدارة المخاطر المرتبطة.

2/6. جودة التقارير المالية: المفهوم والمقاييس

يتمثل الهدف الرئيسي للتقرير المالي في توصيل معلومات ذات جودة مرتفعة تخص الوحدات الاقتصادية، تفيد في عملية إتخاذ القرارات الاقتصادية (IASB, 1999; FASB, 2008). وعلى الرغم من تأكيد كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB على أهمية التقارير المالية ذات الجودة المرتفعة، إلا أن أحد المشاكل الرئيسية ذات الصلة بجودة التقارير المالية تتمثل في كيفية تفعيل وقياس هذه الجودة (NiCE, 2009).

وتوجد تعريفات مختلفة لجودة التقارير المالية⁽²⁹⁾ في الأدب المحاسبي. فمن ناحية، ينظر إلى جودة التقارير المالية على أنها جودة المعلومات المحاسبية Accounting Information Quality، حيث تعني جودة التقارير المالية "مصادقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين. ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها" (خليل، 2003؛ محمود، 2010). لذلك فإن استيفاء المعلومات المحاسبية لخصائصها النوعية يعد مطلباً أساسياً لتحقيق جودة هذه التقارير (Kytheotis, 2014).

ومن ناحية أخرى، ينظر إلى جودة التقارير المالية على أنها جودة الإفصاح Disclosure Quality (الدياسطي، 2005؛ حمدان، 2011؛ Mahdavikou and Khotanlou, 2011). فتشير جودة التقارير المالية إلى "كافة إجراءات إعداد التقارير المالية، وعمليات التحقق، التي يتم القيام بها بالمراحل المتتابعة في منظومة التقرير المالي، بهدف تقديم تأكيد مناسب للمساهمين، وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية، بشأن

⁽²⁹⁾ تتضمن التقارير المالية كل من؛ المجموعة الكاملة من القوائم المالية، ومناقشات وتحليلات الإدارة MD&A، وتقرير مراجع الحسابات، والمستندات التنظيمية regulatory filings، والتقرير السنوي (أو ملخص له) (Gibson, 2008). وتمثل المجموعة الكاملة من القوائم المالية جزءاً هاماً من التقارير المالية، وتتضمن كل من؛ قائمة المركز المالي في نهاية الفترة، وقائمة الدخل عن الفترة (الأرباح والخسائر)، وقائمة الدخل الشامل عن الفترة، وقائمة التغير في حقوق الملكية عن الفترة، وقائمة التدفقات النقدية عن الفترة، والإيضاحات المتممة، بما تشمله من ملخص بأهم السياسات المحاسبية وأية معلومات إيضاحية أخرى، وقائمة المركز المالي في بداية أول فترة مقارنة معروضة عندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعي، أو تقوم بتعديل بنود في قوائمها المالية بأثر رجعي، أو تقوم "بتسويات إعادة التبيؤب" لبنود في قوائمها المالية (وزارة الاستثمار، 2015). وقد تم استخدام مصطلح التقارير المالية في البحث الحالي للتعبير عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية، ولن يتناول البحث جودة باقي التقارير المالية.

إعداد وإصدار ومراجعة التقارير المالية، بما يتفق مع المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية" (الدياسطي، 2005). كما تعرف جودة التقارير المالية على أنها "خلو التقارير المالية من التحريفات الجوهرية، وأن تعكس تلك التقارير صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للشركة، ومن ثم ارتفاع مقدرتها التنبؤية على تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للشركة" (حمدان، 2011). كذلك تعرف جودة التقارير المالية على أنها "الحد الذي تكون عنده التقارير المالية للشركات تعبر بصدق عن الوضع الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة" (Mahdavikou and Khotanlou, 2011).

ومن ناحية ثالثة، ينظر إلى جودة التقارير المالية على أنها جودة الأرباح Earnings Quality (أحمد، 2011؛ Habib and Jiang, 2015). فتشير جودة التقارير المالية إلى "التعبير الصادق عن الأرباح الحقيقية والفعلية غير المبالغ فيها والخالية من الغش" (أحمد، 2011). كما تعرف جودة التقارير المالية على أنها "توفير معلومات أكثر عن خصائص الأداء المالي للشركات، والتي تعتبر ملائمة لإتخاذ قرارات معينة، من خلال متخذ قرار معين" (Habib and Jiang, 2015).

وبينما تناولت التعريفات السابقة لجودة التقارير المالية مفهوم الجودة كلاً من زاوية محددة، قدم (الصيرفي، 2015) تعريفاً شاملاً لجودة التقارير المالية بأنها "إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار إعداد التقرير المالي المطبق، وأن تساعد على توصيل محتواها لمستخدميها في الوقت المناسب وبمستوى تجميع ملائم، مع تجنب التحريف الجوهرية في هذا المحتوى، وبالتالي تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركة خلال فترة زمنية معينة".

ويؤيد الباحث الإتجاه الذي اتبعه (الصيرفي، 2015) عند وضع تعريف لجودة التقارير المالية من حيث الجمع بين وجهات النظر المتعددة التي تناولت هذا المفهوم. ويسلك الباحث نفس الإتجاه، حيث يقترح تعريفاً شاملاً لجودة التقارير المالية على أنها "إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار إعداد التقرير المالي المطبق، ومراعاة تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات التي تتضمنها هذه التقارير، مع الأخذ بمفهوم الأهمية النسبية عند تحديد هذه المعلومات وتجنب التحريفات الجوهرية بها، وبما يسمح بأن تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركة خلال فترة زمنية معينة".

ويوجد مدخلان لقياس جودة التقارير المالية هما المدخل الكمي quantitative approach والمدخل النوعي qualitative approach (Yurisandi and Paspitasari, 2015). ويقوم المدخل الكمي لقياس جودة التقارير المالية على استخدام أنواع محددة من المعلومات (أرقام معينة) الواردة بهذه التقارير، والتي تعكس جوانب مختلفة لهذه الجودة (الصايغ وحميدة، 2015). وعلى الرغم من تعدد طرق قياس جودة التقارير المالية وفقاً للمدخل الكمي، إلا أن أهم طرق قياس هذه الجودة إدارة الأرباح ومستوى التحفظ المحاسبي. ومن ناحية، تعد إدارة الأرباح أحد أهم طرق قياس جودة التقارير المالية وأكثرها استخداماً (الصيرفي، 2015). وتوجد علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح، ومن ثم جودة التقارير المالية (Latridis, 2011; Goel, 2012). فتمثل إدارة الأرباح مقياساً عكسياً لجودة التقارير المالية، بمعنى أن ترتبط إدارة الأرباح سلباً بجودة التقارير المالية. واستناداً إلى أن الأرباح ذات مستوى الجودة الأعلى تعكس الوضع الاقتصادي للشركة بشكل أفضل، يمكن استخدام إدارة الأرباح كمقياس عكسي جيد لجودة التقارير المالية، حيث كلما قلت الممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح كلما زادت جودة التقارير المالية (الصيرفي، 2015).

وقد قدم (الصيرفي، 2015) تعريفاً لإدارة الأرباح في ضوء علاقتها بجودة التقارير المالية باعتبارها "الممارسات التي يتم أداؤها في ضوء الالتزام بالمعايير المحاسبية، ولكنها تؤدي إلى تحريف الأداء الحقيقي للشركة وتضليل مستخدمي القوائم المالية مما يؤثر بالسلب على جودة التقارير المالية".

ويوجد أداتان رئيسيتان لإدارة الأرباح هما، إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات Accruals (تحويل بعض الأرباح من الفترة المقبلة إلى الفترة الحالية، من خلال تعجيل الاعتراف بالايراد وتأخير الاعتراف بالمصروفات، بهدف تعظيم الأرباح الحالية) وهي الأداة الأكثر شيوعاً، وإدارة الأرباح من خلال التلاعب في الأنشطة الرئيسية الحقيقية (مثل تخفيض نفقات البحوث والتطوير أو تقديم خصم على الأسعار لزيادة المبيعات) Mcvay, (2006 الأشقر ودرغام، 2010).

ولقياس إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات، يتم البدء بقياس الاستحقاق الإجمالي⁽³⁰⁾ Total Accruals (TA)، يلي ذلك تقدير الاستحقاق غير الاختياري، باستخدام أحد النماذج المتخصصة في هذا المجال، أهمها نموذج Jones, 1991⁽³¹⁾، ونموذج Jones, 1991 المعدل⁽³²⁾، ونموذج Dechow et al., 1995⁽³³⁾. ويتم قياس الاستحقاق الاختياري بالفرق بين الاستحقاق الإجمالي والاستحقاق غير الاختياري. كما يتم استخدام قيمة الاستحقاق الاختياري كمؤشر لإدارة الأرباح، حيث تشير القيمة الموجبة إلى أن هناك تأثيراً متعمداً من الإدارة لزيادة الأرباح. بينما تشير القيمة السالبة إلى أن هناك تأثيراً متعمداً من الإدارة لتخفيض الأرباح (الصيرفي، 2015).

ويتفق بعض الكُتّاب (الشعراوي، 2010؛ فرج، 2013؛ الصيرفي، 2015) على أفضلية نموذج Jones, 1991 المعدل لقياس إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات. ويرجع ذلك إلى أن هذا النموذج يتميز عن غيره من النماذج في أنه يأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث في مستوى الاستحقاق غير الاختياري من فترة لأخرى، وذلك من خلال التحكم في أثر التغيرات في الظروف الاقتصادية للشركة على الاستحقاق غير الاختياري.

⁽³⁰⁾ يمثل الاستحقاق الإجمالي الفرق بين صافي الربح قبل العناصر الاستثنائية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. ويتكون الاستحقاق الإجمالي من شقين هما الاستحقاق الاختياري Discretionary Accruals والاستحقاق غير الاختياري Nondiscretionary Accruals. ويقصد بالاستحقاق الاختياري استخدام الإدارة لأساس الاستحقاق لتحقيق الأرباح المستهدفة اعتماداً على استخدامها لحكمها الشخصي في إعداد بعض التقديرات (مثل تقدير أعمار حسابات العملاء، والعمر الإنتاجي للأصول الثابتة) واختيارها لتوقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات (سواء تعجيل أو تأجيل الاعتراف ببعض بنود الإيرادات والمصروفات). بينما يشير الاستحقاق غير الاختياري إلى استخدام أساس الاستحقاق بشكل طبيعي لمقابلة الإيرادات والمصروفات دون محاولة الإدارة استخدام حكمها الشخصي في تطبيق هذا الأساس لتحقيق مصلحة خاصة. أي أنه يمثل ما يجب أن تكون عليه الإيرادات والمصروفات وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (الحوشي، 2007).

(31) يقوم نموذج Jones, 1991 على افتراض أن هناك تغيرات في مستوى الاستحقاق غير الاختياري من فترة لأخرى، مع محاولة التحكم في أثر التغيرات في الظروف الاقتصادية للشركة على الاستحقاق غير الاختياري. ويعاب على هذا النموذج افتراضه أن الإيرادات تمثل مكوناً غير اختياري، ومن ثم لا يفترض في المديرين استخدامهم لعناصر الإيرادات في إدارة الأرباح (محمود، 2010).

(32) يعتبر نموذج Jones, 1991 المعدل تعديلاً في نموذج Jones, 1991 يستهدف أساساً معالجة استخدام الإدارة لبعض عناصر الإيرادات في إدارة الأرباح، وذلك من خلال تعديل التغير في الإيرادات بالتغير في صافي العملاء. ويقوم النموذج المعدل على افتراض مؤداه أن معظم التغيرات في المبيعات الأجلة تكون ناتجة عن إدارة الأرباح، ويعتبر من أكثر النماذج استخداماً (محمود، 2010).

(33) يقوم نموذج Dechow et al., 1995 على افتراض وجود تغير في الاستحقاق غير الاختياري تكون شائعة فيما بين الشركات التي تنتمي لصناعة معينة. ولذلك يطلق عليه "نموذج الصناعة"، وهو ما يعاب عليه حيث لا يمكن تطبيقه على عينة من الشركات التي تنتمي إلى عدة صناعات في نفس الوقت (Stephen, 2010).

ومن ناحية أخرى، يعد التحفظ المحاسبي أحد أهم طرق قياس جودة التقارير المالية (الصيرفي، 2015). ويرتبط التحفظ المحاسبي بجودة التقارير المالية من خلال دوره في تحسين بيئة المعلومات، حيث يحد التحفظ المحاسبي من قدرة الإدارة على إخفاء الأحداث غير السارة والتلاعب في الأرقام المحاسبية والمبالغة في الأداء المالي للشركة، ومن ثم يسهل من تدفق المعلومات من داخل الشركة إلى خارجها، الأمر الذي ينتج عنه تخفيض عدم تماثل المعلومات (Kazemi et al., 2011; Karami and Farzad , 2013; Hu and Zhang , 2014).

وعلى الرغم من أهمية التحفظ المحاسبي، إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للتحفظ المحاسبي. فوفقاً لقائمة (رقم 4) الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة المالية Accounting Principles Board (APB)، يعرف التحفظ المحاسبي على أنه "عدم التأكد المحيط بعملية إعداد القوائم المالية، والذي ينعكس في الميل نحو الاعتراف المبكر بالأحداث غير السارة مع تدنية قيم صافي الدخل وصافي الأصول" (خضر، 2014). كما يعرف التحفظ المحاسبي على أنه "مدخل أو توجه يجب على المحاسبين إتباعه عند إعداد القوائم المالية كي ينعكس تأثير حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، بما يحقق عدم الإفصاح عن قيم متضخمة للأصول والدخل، أو قيم متدنية للالتزامات والمصروفات في ظل عدم التأكد، بشرط ألا يترتب على التحفظ المحاسبي تعمد الإفصاح عن قيم متدنية للأصول والدخل، أو قيم متضخمة للالتزامات والمصروفات" (راشد، 2010). كذلك يعرف التحفظ المحاسبي على أنه "معتقد محاسبي يميل المحاسبون إلى إتباعه في التطبيق العملي، ويمثل قيداً على القياس والإفصاح المحاسبي في ظل ظروف عدم التأكد، ويتم تطبيقه من خلال اختيار البدائل المحاسبية الأكثر صرامة، وقد ينتج عن تطبيقه انخفاض الأرباح وقيم الأصول وارتفاع في قيم الالتزامات" (الرشيدي، 2012).

وتوجد مداخل كثيرة لقياس التحفظ المحاسبي، أهمها نموذج Basu, 1997⁽³⁴⁾، ونموذج قيم صافي الأصول⁽³⁵⁾ (Market to Book Value (MTB)، ونموذج الاستحقاقات⁽³⁶⁾، ونموذج نسبة الاحتياطي المستتر⁽³⁷⁾ (أبو الخير، 2008؛ سعد الدين، 2014).

وفي مقابل المدخل الكمي لقياس جودة التقارير المالية، فإن المدخل النوعي يستند على المقياس الذي طوره مركز Nijmegen Center for Economics (NiCE) التابع لهيئة البحوث الإدارية بنيوزيلندا. فقد قام المركز بتطوير مقياس شامل لقياس جودة التقارير المالية في شكل مؤشر لقياس خصائص المعلومات وفقاً للخصائص النوعية للمعلومات الصادرة عن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB، والمتمثلة في الخصائص الأساسية (الملاءمة، والتمثيل الصادق)، والخصائص المعززة (القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والوقئية) (NiCE, 2009; Yurisandi and Paspitasari, 2015). وعلى الرغم من أهمية الاعتماد على الخصائص النوعية للمعلومات كمقياس لجودة التقارير المالية نظراً لاعتباره مقياساً ملائماً، إلا أنه مقياس صعب الاستخدام بسبب صعوبة قياس هذه الخصائص، واختلاف النتائج باختلاف القائمين بالقياس، وتباين مستخدمي المعلومات في السمات السلوكية (الصيرفي، 2015).

3/6 تحليل العلاقة بين مستوى الإفصاح البيئي وجودة التقارير المالية واشتقاق فرض البحث

تناولت بعض الدراسات (درويش، 2007؛ يس، 2012؛ عبد الفتاح، 2014) تأثير الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية بصفة عامة. واختبرت بعض الدراسات (Chih

⁽³⁴⁾ يعتمد نموذج Basu, 1997 على العلاقة بين الأرباح وعوائد الاسهم. وقد وضع النموذج مقياساً للتحفظ المحاسبي على أساس أن الانعكاس الرئيسي للتحفظ المحاسبي هو تعجيل عملية الاعتراف بالأحداث التي يتوقع منها تحقيق نتائج غير مرغوب فيها، وتأجيل الاعتراف بالأحداث التي يتوقع منها تحقيق نتائج مرغوب فيها. وبالتالي يتم قياس التحفظ من خلال السرعة التي يعكس بها الربح المحاسبي الأرباح غير السارة مقارنة بالأرباح السارة (Basu, 1997).

⁽³⁵⁾ يقيس نموذج صافي الأصول التحفظ المحاسبي من خلال نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لصافي الأصول (حقوق الملكية). فزيادة هذه النسبة من سنة لأخرى تعد مؤشراً على زيادة درجة التحفظ في القوائم المالية (Beaver and Ryan, 2000).

⁽³⁶⁾ قام (Givoly and Hayn, 2000) بقياس التحفظ المحاسبي من خلال العلاقة بين الربح المحاسبي، الذي تم قياسه على أساس الاستحقاق، وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، وذلك على أساس أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى انخفاض الربح المحاسبي، مقارنة بصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، وبالتالي فإن انخفاض مقدار الاستحقاق من فترة لأخرى يعد مؤشراً على زيادة درجة التحفظ من قبل إدارة الشركة.

⁽³⁷⁾ قام (Penman and Zhang, 2002) بقياس مستوى التحفظ المحاسبي من خلال حساب نسبة الاحتياطي المستتر الذي تجنيه الشركة لاستخدامه مستقبلاً، في زيادة نسبة الربح إلى صافي الأصول التشغيلية. ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة درجة التحفظ في القوائم المالية.

et al., 2008; Yip, et al., 2011; Kim et al., 2012; Ferrero et al., 2013; Almahrog, 2015) تأثير مستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية مقاسة بدلالة إدارة الأرباح، والتحفظ المحاسبي. بينما استعانت دراسات أخرى (Paine, 1994; Francis et al., 2008; Laksmana and Yang, 2009; Lassad and Khamoussi, 2012) بمقياس عكسي لمقياس إدارة الأرباح، ألا وهو جودة الأرباح⁽³⁸⁾، والذي يتناسب طردياً مع جودة التقارير المالية.

ومن ناحية، تناولت بعض الدراسات (درويش، 2007؛ يس، 2012؛ عبد الفتاح، 2014) تأثير الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية بصفة عامة، حيث خلصت دراستا (درويش، 2007؛ يس، 2012) إلى تأثير الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي على جودة التقارير المالية للشركات، بينما خلصت دراسة (عبد الفتاح، 2014) إلى وجود مثل هذا التأثير ولكن بالبنوك التجارية.

ومن ناحية ثانية، إتفقت بعض الدراسات (Chih et al., 2008; Yip, et al., 2011; Kim et al., 2012; Ferrero et al., 2013; Almahrog, 2015) على تأثير مستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية مقاسة بدلالة إدارة الأرباح و/أو التحفظ المحاسبي. فقد أشارت دراسة (Chih et al., 2008) إلى أن ممارسات الإفصاح البيئي زادت من شفافية المعلومات، ومن ثم الحد من تمهيد الأرباح وإخفاء الخسائر، وذلك من خلال تقليل احتمال القيام بإدارة الأرباح، ومن ثم يؤثر مستوى الإفصاح البيئي على إدارة الأرباح. بينما أوضحت دراسة (Yip, et al., 2011) أنه من المنظور الأخلاقي، فإن الشركات التي تقدم إفصاحات بيئية تكون أقل ميلاً لإدارة الأرباح. لكن توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للإفصاح البيئي على إدارة الأرباح بقطاع البترول والغاز الطبيعي بالولايات المتحدة الأمريكية، وتأثير إيجابي في قطاع الأغذية بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد أرجعت الدراسة اختلاف النتائج بين القطاعين إلى أن الإفصاح البيئي يتم لاعتبارات سياسية وليس لاعتبارات أخلاقية.

⁽³⁸⁾ لا يوجد إتفاق حول مفهوم ومقاييس جودة الأرباح (Penman and Zhang, 2002). ولكن تتضمن خصائص جودة الأرباح في أحد تقسيماتها كل من جودة الاستحقاقات Accrual Quality، والاستمرارية Persistence، المقدرّة التنبؤية Predictability، والوقتية Timeliness، والتحفظ Conservatism (Francis et al., 2004).

كما أشارت دراسة (Kimet al., 2012) إلى أن الشركات التي تهتم بالمسئولية الاجتماعية تكون أقل احتمالاً للقيام بإدارة الأرباح، ومن ثم تكون تقاريرها المالية أكثر شفافية ومصداقية. كذلك خلصت دراسة (Ferrero et al., 2013) إلى وجود تأثير إيجابي للإفصاح البيئي (كجزء من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات) على جودة التقارير المالية، مقاسة بكل من إدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي. وأوضحت الدراسة إلى أن الشركات ذات درجة التحفظ المحاسبي المرتفعة تفصح عن معلومات مالية ومعلومات عن المسئولية الاجتماعية ذات جودة مرتفعة، وتكون أقل ميلاً للقيام بممارسات غير أخلاقية، مثل إدارة الأرباح. بينما توصلت دراسة (Almahrog, 2015) إلى أن المعلومات البيئية المفصح عنها تعتبر أداة مفيدة لتخفيض عدم تماثل المعلومات (ومن ثم تخفيض فرص إدارة الأرباح)، وأن هناك تأثيراً سلبياً للإفصاح البيئي على إدارة الأرباح.

ومن ناحية ثالثة، اتفقت بعض الدراسات (Paine, 1994; Francis et al., 2008; Laksmana and Yang, 2009; Lassad and Khamoussi, 2012) على وجود تأثير لمستوى الإفصاح البيئي على جودة الأرباح (كمؤشر على جودة التقارير المالية). فأشارت دراسة (Paine, 1994) إلى أن الشركات التي تقدم إفصاحاً بيئياً بشكل اختياري تكون أرباحها ذات جودة مرتفعة. كما توصلت دراسة (Francis et al., 2008) إلى دليل تجريبي حول وجود تأثير إيجابي للإفصاح الاختياري عن الاستدامة على جودة الأرباح، حيث تعمل معلومات الاستدامة على تخفيض عدم تماثل المعلومات. بينما اختبرت دراسة (Laksmana and Yang, 2009) تأثير الإفصاح البيئي على خاصيتين من خصائص جودة الأرباح وهما المقدرة التنبؤية للأرباح واستمرارية الأرباح. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تقدم إفصاحاً بيئياً تتصف بأرباحها بارتفاع المقدرة التنبؤية لها وبكونها أكثر استمرارية. كذلك اهتمت دراسة (Lassad and Khamoussi, 2012) باختبار تأثير الإفصاح البيئي على خاصية استمرارية الأرباح، كأحد خصائص جودة الأرباح. وتوصلت إلى أن الإفصاح البيئي يؤثر إيجاباً على استمرارية الأرباح.

ويخلص الباحث من تحليل هذه الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي لمستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية بصفة عامة، وتأثير لمستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية مقاسة بدلالة إدارة الأرباح (وجودة الأرباح كمقياس عكسي لإدارة الأرباح)

والتحفظ المحاسبي، بصفة خاصة. فيؤثر الإفصاح البيئي سلباً على إدارة الأرباح (إيجاباً على جودة الأرباح) وإيجاباً على التحفظ المحاسبي. ويؤدي اهتمام الشركات بالمسئولية الاجتماعية لها وقيامها بالتبعية بتقديم إفصاحات تشمل البُعد البيئي وحفاظها على مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي إلى زيادة شفافية المعلومات وتخفيض عدم تماثلها، ومن ثم تقليل ممارسات إدارة الأرباح وارتفاع جودة التقارير المالية لها. وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق فرض البحث على النحو التالي:

H1: يؤثر مستوى الإفصاح البيئي إيجاباً على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية

ومن الجدير بالذكر أن هناك مجموعة من الدراسات (السهلي، 2009؛ عوض، 2010؛ حمدان، 2012؛ Kim, 2003; Persons, 2011; Fathi, 2013; Paiva, 2013; Swastika, 2013; Karami et al., 2014; Sulaiman et al., 2014) التي أشارت إلى أن الخصائص التشغيلية للشركات تؤثر على جودة التقارير المالية لها. ويعتبر حجم الشركة ومعدل الرفع المالي بها من أهم هذه خصائص. فمن ناحية، إتفقت عدة دراسات (السهلي، 2009؛ عوض، 2010؛ حمدان، 2012؛ Kim, 2003; Persons, 2011; Paiva, 2013; Swastika, 2013; Karami et al., 2014; Sulaiman et al., 2014) على وجود تأثير معنوي لحجم الشركة على جودة التقارير المالية (مقاسة بإدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي). فقد توصلت دراسات (Kim, 2003; Paiva, 2013; Sulaiman et al., 2014) إلى وجود تأثير سلبي معنوي لحجم الشركة على إدارة الأرباح (ومن ثم تأثير إيجابي معنوي لحجم الشركة على جودة التقارير المالية)، ودراسات (Persons, 2011; Swastika, 2013; Karami et al., 2014) إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لحجم الشركة على إدارة الأرباح (ومن ثم تأثير سلبي معنوي لحجم الشركة على جودة التقارير المالية).

كما أشارت دراسة (عوض، 2010) إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لحجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي (ومن ثم تأثير إيجابي معنوي لحجم الشركة على جودة التقارير المالية)، في حين توصلت دراستا (السهلي، 2009؛ حمدان، 2012) إلى وجود تأثير سلبي

معنوي لحجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي (ومن ثم تأثير سلبي معنوي لحجم الشركة على جودة التقارير المالية).

ومن ناحية أخرى، إتفقت دراستا (Fathi, 2013; Sulaiman et al., 2014) على وجود تأثير إيجابي معنوي لمعدل الرفع المالي على جودة التقارير المالية وأن الشركات ذات معدل الرفع المالي المرتفع يكون لديها حافز لزيادة جودة التقارير المالية لتقليل تكاليف الوكالة، وتسهيل عملية تقييم مخاطر الشركة من جانب الدائنين. وبذلك يوجد تأثير إيجابي لمعدل الرفع المالي على جودة التقارير المالية.

ولقياس تأثير مستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية، يتم تحييد/تجاهل تأثير الخصائص التشغيلية للشركات (حجم الشركة، ومعدل الرفع المالي) على جودة التقارير المالية. وتبعاً لذلك، سيقوم الباحث بتضمين حجم الشركة، ومعدل الرفع المالي كمتغيرين رقابيين بالبحث.

4/6. منهجية البحث

تهدف هذه الجزئية إلى اختبار فرض البحث في بيئة الأعمال المصرية. وتحقيقاً لهذا الهدف، فسوف يتناول الباحث فيما يلي كلاً من؛ مجتمع وعينة الدراسة، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة، الأساليب الإحصائية المستخدمة، ونتيجة اختبار فرض البحث.

1/4/6. مجتمع وعينة الدراسة

ينكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية. وقد تم اختيار عينة حكمية⁽³⁹⁾ لمجموعة من تلك الشركات، حيث تم تجميع عدد 152 مشاهدة لتسع وخمسين شركة للسنوات من 2004 وحتى 2016 قياساً على (Cowan, 2007; Lassad and Khamoussi, 2012)؛ الصيرفي، (2015).

⁽³⁹⁾ روعي عند اختيارها أن تكون الشركات مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وأن يكون معظمها مدرجاً بمؤشر البيئة والحوكمة والمسئولية الاجتماعية المصري. وقد تم استبعاد المؤسسات المالية، نظراً لاختلاف طبيعة نشاطها عن نشاط الشركات الصناعية والتجارية. كما تم استبعاد الشركات التي خرجت من التسجيل في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال فترة الدراسة.

2/4/6. توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تتكون متغيرات الدراسة من متغير مستقل، ومتغير تابع، ومتغيرين رقابين، وذلك على

النحو التالي:

أ. المتغير المستقل: مستوى الإفصاح البيئي

يقصد به درجة توفير المعلومات المالية وغير المالية الهامة بشأن البيئة والتأثيرات السلبية والإيجابية للشركات عليها، وكيفية معالجة هذه التأثيرات السلبية، أو كيفية المحافظة على البيئة، والأنشطة البيئية للشركات، وما يرتبط بها من منافع وتكاليف، على أن تستوفي هذه المعلومات خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق، سواء تم الإفصاح عنها بطريقة إجبارية أو اختيارية، وباستخدام بدائل معينة، بحيث تمكن المستخدمين من تقييم الأداء البيئي للشركات وإتخاذ القرارات. وتم قياس هذا المتغير بقسمة بنود الإفصاح البيئي الفعلي على إجمالي بنود الإفصاح البيئي وفقاً لمؤشر الإفصاح البيئي المقترح في البحث، وذلك قياساً على دراسات (Hossain et al., 2006; Lanis and Richardson, 2012; Singhania and Gandhi, 2015).

ب. المتغير التابع: جودة التقارير المالية

يقصد به إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار إعداد التقرير المالي المطبق، ومراعاة تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات التي تتضمنها هذه التقارير، مع الأخذ بمفهوم الأهمية النسبية عند تحديد هذه المعلومات وتجنب التحريفات الجوهرية بها، وبما يسمح بأن تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركة خلال فترة زمنية معينة. وتم قياس هذا المتغير بدلالة مستوى التحفظ المحاسبي، والذي تم قياسه باستخدام نموذج صافي قيم الأصول (MTB). ويعتمد هذا النموذج في قياس التحفظ المحاسبي على حساب نسبة القيمة السوقية لصافي الأصول إلى قيمتها الدفترية. ويتم احتسابه من خلال المعادلة التالية: (خضر، 2014)

$$MTB = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية}}{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}$$

ويتم احتساب القيمة السوقية لصافي الأصول (حقوق الملكية) بضرب سعر السهم في نهاية السنة المالية في عدد الأسهم العادية المتداولة القائمة في ذلك التاريخ. وتحتسب القيمة الدفترية لصافي الأصول من خلال مجموع صافي الأصول (حقوق الملكية)

بالميزانية العمومية، وتكون نسبة MTB أكبر من الواحد إذا كان النظام المحاسبي يدنى القيمة الدفترية لصافي الأصول عن القيمة السوقية، وهو مؤشر لممارسة التحفظ المحاسبي (خضر، 2014؛ الصيرفي، 2015).

ج. المتغيرات الرقابية: وتشمل:

ج/1. حجم الشركة

يقصد بحجم الشركة إجمالي أصولها. وتم قياسه بدلالة لوغاريتم إجمالي الأصول، وذلك قياساً على دراسات (عبد الفتاح، 2010؛ Yao et al., 2011; Rouf, 2011).

ج/2. معدل الرفع المالي للشركة

يقصد بالرفع المالي الوزن النسبي لديون الشركة منسوبة إلى حقوق الملكية بها. ويقاس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، ومدى اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها. وقد اعتمد الباحث على نسبة الاقتراض لقياس معدل الرفع المالي. ويتم حساب نسبة الاقتراض بقسمة إجمالي التزامات الشركة على إجمالي أصولها قياساً على (Hollindale, 2012).

ج/3/4/6. أدوات وإجراءات الدراسة

تم تجميع البيانات اللازمة لقياس مستوى الإفصاح البيئي من واقع 152 تقرير سنوي لشركات العينة للفترة من 2004 إلى 2016. كما اعتمد الباحث على القوائم المالية لشركات العينة عن نفس الفترة لتجميع البيانات اللازمة لقياس درجة التحفظ المحاسبي، وحجم الشركة، ومعدل الرفع المالي لها. وقد استند الباحث إلى أسلوب تحليل المحتوى⁽⁴⁰⁾ content analysis بهدف تحليل التقارير السنوية لشركات العينة في مقابل مؤشر الإفصاح البيئي المقترح، وذلك لقياس مستوى الإفصاح البيئي الفعلي لهذه الشركات. كما تم إتباع نفس الأسلوب للحصول على البيانات اللازمة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي لنفس عينة الشركات، وحجمها، ومعدل الرفع المالي لها.

⁽⁴⁰⁾ استخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى لتحليل التقارير السنوية لعينة الشركات التي تم اختيارها، وذلك قياساً على (Kurniawan and Wibowo, 2011; Lassad and Khamoussi, 2012; Belgacem, and Omri, 2015) التي قامت بتحليل التقارير السنوية لعينة من الشركات في مقابل مؤشر مقترح للإفصاح.

4/4/6. الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمد الباحث على أسلوب النسب المئوية لحساب كل من مستوى الإفصاح البيئي الفعلي، ومستوى التحفظ المحاسبي، ومعدل الرفع المالي بشركات العينة (قياساً على دراسة الصيرفي، 2015). كما استعان الباحث بنموذج انحدار بيانات السلاسل القطاعية Panel Data Regression Model لاختبار تأثير مستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية قياساً على (Gujarati, 2004).

5/4/6. نتيجة اختبار فرض البحث

استهدف فرض البحث اختبار ما إذا كان مستوى الإفصاح البيئي يؤثر إيجاباً على جودة التقارير المالية⁽⁴¹⁾. وقد تم تحويل الفرض البديل إلى صورة فرض العدم كالتالي:
 H_0 : لا يؤثر مستوى الإفصاح البيئي إيجاباً على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وظهرت معادلة الانحدار كالتالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{1it} + e_{it}$$

حيث:

Y = المتغير التابع: درجة التحفظ المحاسبي

β_0 = الجزء الثابت

X_1 = المتغير المستقل: مستوى الإفصاح البيئي

β_1 = معامل انحدار المتغير المستقل، وهو يحدد إتجاه العلاقة، ويقاس نسبة ما يفسره مستوى الإفصاح البيئي من التغيرات في درجة التحفظ المحاسبي

e = الخطأ العشوائي، ويشير إلى العوامل الأخرى التي تؤثر على المتغير التابع ولا يتم أخذها في الاعتبار

$i = 1, 2, 3, \dots, 59$ (وحدات القطاعات؛ أي الشركات)

$t = 1, 2, 3, \dots, 13$ (الفترة الزمنية، وهي هنا من 2004 وحتى 2016)

(41) لاختبار فرض البحث، تم إجراء اختبار الانحدار عند مستوى ثقة 95% (مستوى معنوية 5%). ويتم الحكم على نتيجة اختبار الانحدار اعتماداً على قيمة p.value، حيث يتم رفض فرض العدم الإحصائي، ومن ثم قبول الفرض البديل، إذا كانت قيمة $P.value > 5\%$ ، بمعنى أن هناك تأثيراً لمستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية، ويتم قبول فرض العدم إذا كانت قيمة $P.value < 5\%$.

ويعرض الباحث لمخلص نتائج⁽⁴²⁾ تحليل انحدار السلاسل القطاعية قبل إدخال المتغيرات الرقابية وتفسيرها بجدول رقم (1) على النحو التالي:

جدول (1) ملخص نتائج تحليل الانحدار البسيط قبل إدخال المتغيرات الرقابية

Variables	β	P.Value
Constant	1.923	0.000
Environmental Disclosure Level	-1.501	0.235
Adj. R ² = 0.038		
F= 7.124		0.008

وبالرجوع لجدول رقم (1)، يتضح أن قيمة p.value لنموذج الانحدار ككل بلغت (0.008) أي أقل من مستوى المعنوية (5%)، مما يشير إلى معنوية النموذج ككل، وأن النموذج يمكنه معنوياً تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع. بينما بلغت قيمة p.value للمتغير المستقل مستوى الإفصاح البيئي (0.235) أي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، كما بلغت قيمة β_1 (-1.501) مما يشير إلى وجود تأثير سلبي غير معنوي لمستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية، مقاسة بدرجة التحفظ المحاسبي. ويؤيد ذلك انخفاض القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square (0.038). ويعني ذلك أن الإفصاح البيئي (المتغير المستقل) يفسر ما يقرب من 4% من التغيرات التي تحدث في درجة التحفظ المحاسبي (المتغير التابع)، ومن ثم جودة التقارير المالية. ويعني ذلك أيضاً أن ما يقرب من 96% من التغيرات التي تحدث في درجة التحفظ المحاسبي، (ومن ثم جودة التقارير المالية) ترجع إلى عوامل أخرى. وبالتالي يتم قبول فرض العدم، ورفض الفرض البديل القائل بأن مستوى الإفصاح البيئي يؤثر إيجاباً على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ولا تتفق النتائج السابقة مع ما توصلت إليه دراسات (درويش، 2007؛ يس، 2012؛ عبد الفتاح، 2014؛ Paine, 1994; Chih et al., 2008; Francis et al., 2008; Laksmana and Yang, 2009; Yip, et al., 2011; Kim et al., 2012; Lassad and Khamoussi, 2012; Ferrero et al., 2013; Almahrog, 2015) من نتائج

(42) يعرض ملحق رقم (1) لنتائج التحليل الإحصائي باستخدام نموذج انحدار بيانات السلاسل القطاعية.

تتعلق بوجود تأثير إيجابي معنوي لمستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية بصفة عامة، ومستوى الإفصاح البيئي وجودة التقارير المالية، مقاسة بدلالة إدارة الأرباح (وجودة الأرباح كمقياس عكسي لإدارة الأرباح) والتحفز المحاسبي، بصفة خاصة.

ويعتقد الباحث أن سبب اختلاف نتائج الدراسة الحالية عما توصلت إليه الدراسات السابقة في هذا الشأن هو اختلاف البيئات التي تم اختبار العلاقة التأثيرية محل البحث فيها. فيمكن أن ينتج عن اختبار هذه العلاقة التأثيرية بالدول التي تنتشر فيها ثقافة الاهتمام بالبيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة، ومن ثم يرتفع فيها الالتزام بالتشريعات واللوائح البيئية وإنفاذها، فضلاً عن ارتفاع ممارسات الإفصاح البيئي، إلى التوصل إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لمستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية.

وقد قام الباحث بإعادة التحليل الإحصائي باستخدام نموذج انحدار بيانات السلاسل بعد إدخال المتغير الرقابي الأول، وهو حجم الشركة، وظهرت معادلة الانحدار كالتالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + e_{it}$$

حيث:

β_2 = معامل انحدار المتغير الرقابي حجم الشركة، وهو يحدد اتجاه العلاقة، ويقاس نسبة ما يفسره حجم الشركة من التغيرات في درجة التحفظ المحاسبي

X_2 = المتغير الرقابي الأول: حجم الشركة

ويعرض الباحث لمخلص نتائج تحليل انحدار بيانات السلاسل القطاعية قبل وبعد إدخال

المتغير الرقابي الأول، حجم الشركة، وتفسيرها بجدول رقم (2) على النحو التالي:

جدول (2) ملخص نتائج تحليل الانحدار المتعدد قبل وبعد إدخال المتغير الرقابي الأول: حجم الشركة

Before Entering a Control Variable; Firm Size			After Entering a Control Variable; Firm Size				
Variables	β	P.Value	Variables	β	P.Value	Collinearity Statistics ⁽⁴³⁾	
						Tolerance ⁽⁴⁵⁾	VIF ⁽⁴⁴⁾
Constant	1.923	0.000	Constant	-0.941	0.926	—	—
Environmental Disclosure Level	-1.501	0.235	Environmental Disclosure Level	-1.583	0.228	0.903	1.107
			Firm Size	2.159	0.777	0.903	1.107
Adj. R ² = 0.038			Adj. R ² = 0.034				
F= 7.124		0.008	F= 3.613		0.029		

وبالرجوع لجدول رقم (2)، يتضح عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظراً لانخفاض معامل تضخم التباين عن 10، وارتفاع مؤشر التباين المسموح به عن 5%. كما يتضح أن قيمة p.value لنموذج الانحدار ككل بلغت (0.029) أي أقل من مستوى المعنوية (5%)، مما يشير إلى معنوية النموذج ككل، وأن النموذج يمكنه معنوياً تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع. بينما بلغت قيمة p.value للمتغير المستقل مستوى الإفصاح البيئي (0.228) أي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، كما بلغت قيمة β_1 (-1.583) مما يشير إلى وجود تأثير سلبي غير معنوي لمستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية، مقاسة بدرجة التحفظ المحاسبي. بينما انخفضت القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار، حيث انخفضت قيمة Adjusted R Square من (0.038) إلى (0.034)، الأمر الذي يرجع إلى إدراج المتغير الرقابي حجم الشركة، حيث بلغت قيمة p.value لهذا المتغير قيمة (0.777) أي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، كما بلغت قيمة β_2 (2.159) مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي غير معنوي لحجم الشركة

(43) إحصائيات الارتباط الخطي الذاتي المتعدد Collinearity Statistics

عند إجراء تحليل الانحدار تم احتساب معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF)، ومؤشر التباين المسموح به (الممكن قبوله) Tolerance لكل متغير من المتغيرات المستقلة والرقابية لتحديد درجة ارتباط الخطي الذاتي المتعدد بين كل أو بعض هذه المتغيرات. فإذا كانت إحصائية معامل تضخم التباين أكبر من 10 أو مؤشر التباين المسموح به أقل من 5%، فإن ذلك يعني وجود ارتباط خطي ذاتي متعدد مرتفع بين المتغيرات (بشير، 2003).

(44) معامل تضخم التباين.

(45) مؤشر التباين المسموح به.

على جودة التقارير المالية، مقياساً بدرجة التحفظ المحاسبي. واستناداً لذلك، يتم قبول فرض العدم، ومن ثم رفض الفرض البديل القائل بأن مستوى الإفصاح البيئي يؤثر إيجاباً على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، واستنتاج أن حجم الشركة لا يؤثر إيجاباً وبصورة معنوية على جودة التقارير المالية.

ولا تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (السهلي، 2009؛ عوض، 2010؛ حمدان، 2012؛ Kim, 2003; Persons, 2011; Paiva, 2013; Swastika, 2012؛ Karami et al., 2014؛ 2013) من نتائج بشأن وجود تأثير معنوي لحجم الشركة على جودة التقارير المالية.

وتخالف هذه النتيجة ما توقعه الباحث من وجود تأثير معنوي إيجابي لحجم الشركة على جودة التقارير المالية لها، حيث تكون الشركات كبيرة الحجم محل اهتمام من جانب المستثمرين والمحللين وأصحاب المصلحة ككل، كما أنه يتم مراجعتها من جانب مكاتب المراجعة الكبرى غالباً، ويستوجب ذلك زيادة جودة التقارير المالية لها.

كما قام الباحث بإعادة التحليل الإحصائي باستخدام نموذج انحدار بيانات السلاسل القطاعية بعد إدخال المتغير الرقابي الثاني، وهو معدل الرفع المالي، وظهرت معادلة الانحدار كالتالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + e_{it}$$

حيث:

β_2 = معامل انحدار المتغير الرقابي معدل الرفع المالي، وهو يحدد اتجاه العلاقة، ويقاس

نسبة ما يفسره معدل الرفع المالي بالشركة من التغيرات في درجة التحفظ المحاسبي

X_2 = المتغير الرقابي الثاني: معدل الرفع المالي

ويعرض الباحث لمخلص نتائج تحليل انحدار بيانات السلاسل القطاعية قبل وبعد إدخال

المتغير الرقابي الثاني، معدل الرفع المالي، وتفسيرها بجدول رقم (3) على النحو التالي:

**جدول (3) ملخص نتائج تحليل الانحدار المتعدد قبل وبعد إدخال المتغير الرقابي الثاني:
معدل الرفع المالي**

Before Entering a Control Variable; Leverage			After Entering a Control Variable; Leverage					
Variables	β	P.Value	Variables	β	P.Value	Collinearity Statistics		
Constant	1.923	0.000	Constant	1.693	0.000	Tolerance	VIF	
Environmental Disclosure Level	-1.501	0.235	Environmental Disclosure Level	-1.390	0.263	0.985	1.016	
			Leverage	0.352	0.009	0.985	1.016	
Adj. R ² = 0.038			Adj. R ² = 0.076					
F= 7.124		0.008	F= 7.217		0.001			

وبالرجوع لجدول رقم (3)، يتضح عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظراً لانخفاض معامل تضخم التباين عن 10، وارتفاع مؤشر التباين المسموح به عن 5%. كما يتضح أن قيمة p.value لنموذج الانحدار ككل بلغت (0.001) أي أقل من مستوى المعنوية (5%)، مما يشير إلى معنوية النموذج ككل، وأن النموذج يمكنه معنوياً تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع. بينما بلغت قيمة p.value للمتغير المستقل مستوى الإفصاح البيئي (0.263) أي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، كما بلغت قيمة β_1 (-1.390) مما يشير إلى وجود تأثير سلبي غير معنوي لمستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية، مقياساً بدرجة التحفظ المحاسبي. بينما ارتفعت القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار، حيث زادت قيمة Adjusted R Square من (0.038) إلى (0.067)، الأمر الذي يرجع إلى إدراج المتغير الرقابي معدل الرفع المالي، حيث بلغت قيمة p.value لهذا المتغير قيمة (0.009) أي أقل من مستوى المعنوية (5%). كما بلغت قيمة β_2 (0.352) مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لمعدل الرفع المالي على جودة التقارير المالية، مقياساً بدرجة التحفظ المحاسبي. واستناداً لذلك، يتم قبول فرض العدم، ومن ثم رفض الفرض البديل القائل بأن مستوى الإفصاح البيئي يؤثر إيجاباً على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ووجود تأثير إيجابي معنوي لمعدل الرفع المالي على جودة التقارير المالية.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراستا (Fathi, 2013; Sulaiman et al., 2014) من وجود تأثير إيجابي معنوي لمعدل الرفع المالي على جودة التقارير المالية. ويعتقد الباحث أن الشركات ذات معدل الرفع المالي المرتفع يكون لديها حافز قوي لزيادة جودة التقارير المالية لها لتسهيل حصولها على القروض بشروط إقراض ميسرة. أيضاً قام الباحث بإعادة التحليل الإحصائي باستخدام نموذج انحدار بيانات السلاسل القطاعية بعد إدخال المتغيرين الرقابيين؛ حجم الشركة ومعدل الرفع المالي، وظهرت معادلة الانحدار كالتالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \beta_3 X_{3it} + e_{it}$$

حيث:

β_2 = معامل انحدار المتغير الرقابي حجم الشركة، وهو يحدد اتجاه العلاقة، ويقاس نسبة ما يفسره حجم الشركة من التغيرات في درجة التحفظ المحاسبي

X_2 = المتغير الرقابي الأول: حجم الشركة

β_3 = معامل انحدار المتغير الرقابي معدل الرفع المالي، وهو يحدد اتجاه العلاقة، ويقاس نسبة ما يفسره معدل الرفع المالي من التغيرات في درجة التحفظ المحاسبي

X_3 = المتغير الرقابي الثاني: معدل الرفع المالي

ويعرض الباحث لمخلص نتائج تحليل انحدار بيانات السلاسل القطاعية قبل وبعد إدخال

المتغيرين الرقابيين وتفسيرها بجدول رقم (4) على النحو التالي:

جدول (4) ملخص نتائج تحليل الانحدار المتعدد قبل وبعد إدخال المتغيرين الرقابيين

Before Entering the Control Variables; Firm Size and Leverage			After Entering the Control Variables; Firm Size and Leverage				
Variables	β	P.Value	Variables	β	P.Value	Collinearity Statistics	
Constant	1.923	0.000	Constant	0.256	0.979	Tolerance	VIF
Environmental Disclosure Level	-1.501	0.235	Environmental Disclosure Level	-1.435	0.265	0.881	1.136
			Firm Size	-1.085	0.885	0.888	1.026
			Leverage	0.352	0.009	0.968	1.033
Adj. R ² = 0.038		Adj. R ² = 0.070					
F= 7.124		0.008		F= 4.789		0.003	

وبالرجوع لجدول رقم (4)، يتضح عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار، نظراً لانخفاض معامل تضخم التباين عن 10، وارتفاع مؤشر التباين المسموح به عن 5%. كما يتضح أن قيمة p.value لنموذج الانحدار ككل بلغت (0.003) أي أقل من مستوى المعنوية (5%)، مما يشير إلى معنوية النموذج ككل، وأن النموذج يمكنه معنوياً تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع. بينما بلغت قيمة p.value للمتغير المستقل مستوى الإفصاح البيئي (0.265) أي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، كما بلغت قيمة β_1 (-1.435) مما يشير إلى وجود تأثير سلبي غير معنوي لمستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية، مقاسة بدرجة التحفظ المحاسبي. بينما زادت القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار، حيث ارتفعت قيمة Adjusted R Square من (0.038) إلى (0.07)، الأمر الذي يرجع إلى إدراج المتغير الرقابي معدل الرفع المالي، حيث بلغت قيمة p.value لهذا المتغير قيمة (0.009) أي أقل من مستوى المعنوية (5%)، وبلغت قيمة β_3 (0.352) مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لمعدل الرفع المالي على جودة التقارير المالية، مقاسة بدرجة التحفظ المحاسبي. بينما بلغت قيمة p.value لمتغير حجم الشركة (0.885)، وبلغت قيمة β_2 (-1.085) مما يشير إلى وجود تأثير سلبي غير معنوي لحجم الشركة على جودة التقارير المالية، مقاسة بدرجة التحفظ المحاسبي. واستناداً

لذلك، يتم قبول فرض العدم، ومن ثم رفض الفرض البديل القائل بأن مستوى الإفصاح البيئي يؤثر إيجاباً على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ولا تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (السهلي، 2009؛ عوض، 2010؛ حمدان، 2012؛ Kim, 2003; Persons, 2011; Paiva, 2013; Swastika, 2012; Sulaiman et al., 2014) بشأن وجود تأثير معنوي لحجم الشركة على جودة التقارير المالية. بينما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراستا (Fathi, 2013; Sulaiman et al., 2014) بشأن وجود تأثير إيجابي معنوي لمعدل الرفع المالي على جودة التقارير المالية.

ويعتقد الباحث أيضاً أن سبب اختلاف نتائج الدراسة الحالية عما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج بشأن العلاقة التأثيرية الإيجابية لمستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية هو اختلاف البيئات التي تم اختبار هذه العلاقة التأثيرية فيها. كما يعتقد الباحث أن الشركات ذات معدل الرفع المالي المرتفع يكون لديها حافز قوي لزيادة جودة التقارير المالية لها لتسهيل حصولها على القروض بشروط إقراض ميسرة. بينما جاءت نتائج تأثير حجم الشركة على جودة التقارير المالية على عكس ما كان متوقفاً، حيث يعتقد الباحث أن الشركات كبيرة الحجم تكون محل اهتمام من جانب المستثمرين والمحللين وأصحاب المصلحة ككل، وأنه يتم مراجعتها من جانب مكاتب المراجعة الكبرى غالباً، الأمر الذي يستوجب زيادة جودة التقارير المالية لها.

5/6. خلاصة البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

تتناول هذه الجزئية خلاصة البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة، كالتالي:

1/5/6. خلاصة البحث

استهدف البحث دراسة واختبار تأثير مستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية، وتم رفض فرض البحث المعبر عن هذه العلاقة، حيث توصل الشق التطبيقي منه إلى عدم وجود تأثير معنوي لمستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية مقاسة بالتحفظ المحاسبي. ويعني ذلك وجود اختلاف في نتائج الشق التطبيقي من البحث عما توصل إليه الشق النظري من نتائج. ويعزي الباحث اختلاف النتائج بين الشقين النظري والتطبيقي من البحث إلى اختلاف البيئات التي تم اختبار العلاقة التأثيرية محل البحث فيها. ويعتقد

الباحث أن اختبار هذه العلاقة التأثيرية بالدول التي تتميز بتفعيل وإنفاذ التشريعات واللوائح البيئية، ومن ثم ارتفاع ممارسات الإفصاح البيئي قد ينتج عنه وجود تأثير إيجابي معنوي للإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية، وهو ما لم يثبت في مصر.

2.5/6. توصيات البحث

يوصي الباحث بالآتي: (أ) إعادة النظر في تفعيل وإنفاذ التشريعات واللوائح البيئية بما تتضمنه من نصوص تتعلق بالإفصاح البيئي بالشركات المساهمة بما يسمح برفع مستوى الإفصاح البيئي كماً ونوعاً، و(ب) يجب أن تتضمن إجراءات قيد واستمرار قيد وشطب الشركات المساهمة ببورصة الأوراق المالية المصرية متطلبات الإفصاح البيئي الواردة بالتشريعات واللوائح البيئية ومعايير المحاسبة المصرية، إضافةً إلى متطلبات تضمن جودة التقارير المالية لهذه الشركات وعدم تضليل المستثمرين، و(ج) ضرورة انشاء مركز للبحوث تابع لهيئة الرقابة المالية يهتم بقياس مدى وجود إدارة الأرباح، إضافةً إلى حساب درجة التحفظ المحاسبي للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، ونشر النتائج التي يتم التوصل إليها في هذا الشأن بكتاب الإفصاح الذي يصدر عن بورصة الأوراق المالية المصرية بما يدفع الشركات نحو الحد من ممارسات إدارة الأرباح والتمسك بسياسات التحفظ المحاسبي.

3.5/6. مجالات البحث المقترحة

يعتقد الباحث بوجود بعض مجالات البحث المستقبلية ذات الصلة، تتمثل فيما يلي: (أ) دراسة واختبار محددات جودة التقارير المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، (ب) دراسة واختبار تأثير مستوى الإفصاح البيئي على جودة التقارير المالية باستخدام مقياس إدارة الأرباح بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية-دراسة تطبيقية، (ج) دراسة واختبار تأثير جودة التقارير المالية على قراري الاستثمار في الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية وإقراضها-دراسة تجريبية، و(د) دراسة واختبار تأثير الإفصاح عن غازات الاحتباس الحراري (GHG) على جودة التقارير المالية بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية-دراسة تطبيقية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم، شريف علي، 2006، "دراسة الالتزامات البيئية وكيفية مراجعتها في منشآت الأعمال: إطار مقترح يناسب بيئة الممارسة في مصر مع دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- أبو الخير، مدثر طه، 2008، "المنظور المعاصر للحفاظ المحاسبي بالتطبيق على الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق الأسهم المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد 1، ص 1-64.
- أبو المكارم، وصفي عبد الفتاح، 2002، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- أحمد، سامح محمد، 2011، "التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة البحرينية"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 31، العدد 2، ص 114-119.
- الأشقر، هاني محمد، وماهر موسى درغام، 2010، "إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الحوشي، محمد محمود، 2007، "تأثير الاداء المهني للمراجع من خلال عاملي حجم مكتب المراجعة وتخصصه في نشاط العميل على دوافع الشركات لإدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، فرع دمنهور.
- الدياسطي، محمد عبد القادر، 2005، "إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، المجلد 19، العدد 14، ص 41-74.

- **الرحيلي، عوض بن سلامة، 2005**، "الإفصاح البيئي التطوعي في التقارير المالية للشركات المساهم السعودية : دراسة حالة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص: 249-289.
- **الرشيدي، ممدوح، 2012**، "دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد 26، العدد الثاني، ص 26-87.
- **السهلي، محمد، 2009**، "التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"، المجلة العربية للعلوم الادارية، جامعة الكويت، المجلد 16، العدد الأول، ص 7-25.
- **السيد، صفا محمود، 2001**، "نظرية الوكالة والإفصاح الاجتماعي للشركات المصرية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة سوهاج، جامعة جنوب الوادي، العدد الثاني، ص: 45-105.
- **الشعراوي، حسام حسن، 2011**، "دراسة تجريبية لتأثير حوكمة الشركات (بُعد هيكل التمويل) على إدارة الأرباح"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- **الصايغ، عماد، وعبد المجيد حميدة، 2015**، "قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد الثالث، العدد الأول، ص 1-49.
- **الصيرفي، أسماء أحمد، 2015**، " أثر مدى وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية ومستوى التزام محاسبها الماليين أخلاقياً على جودة تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور.
- **بشير، سعد زغلول، 2003**، دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار العاشر version 10، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد.
- **بن بوزيان، محمد، وعلى بن الضب، 2013**، " أثر الإفصاح البيئي على تكلفة رأس المال"، متاح على موقع manifest.univ-ouargla.dz

- جهاز شئون البيئة، 2014، تقرير حالة البيئة في مصر 2012، متاح على موقع <http://www.eeaa.gov.eg>.
- حمدان، علام محمد، 2011، "أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، دراسات في العلوم الادارية، عمادة البحث العلمي الجامعة الأردنية، المجلد 38، العدد الثاني، ص 415-433.
- خضر، هنا عبد الحميد، 2014، "أثر هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية: دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- خليل، محمد، 2003، "دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، ص 18-28.
- خميس، عمرو محمد، 2010، "أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح البيئي الاختياري مع دراسة تطبيقية على بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- درويش، عبد الناصر محمد، 2007، "أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي للشركات الصناعية الأردنية على ترشيد القرارات وجوده التقارير المالية: مدخل أخلاقي"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، المجلد 31، العدد الأول، ص 381-420.
- راشد، رجب السيد، 1996، "دراسة تحليلية لإطار العلاقة بين البيئة والإفصاح المحاسبي مع دراسة اختبارية لمستوى كفاية متطلبات الإفصاح في جمهورية مصر العربية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- راشد، محمد إبراهيم، 2010، "دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في إطار الالتزام بالمعايير المحاسبية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والاقتراض: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

- راضي، نادية عبد الحليم، 2001، "مساهمة النظم المحاسبية في التقرير والإفصاح عن الأداء البيئي لمنظمات الأعمال"، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر فرع البنات، العدد التاسع عشر، ص 413-461.
- فرج، مروة أحمد، 2013، "أثر الالتزام الأخلاقي للمحاسب المالي على سلوك الإدارة في إدارة الأرباح في ظل الازمة المالية العالمية مع دراسة تطبيقية على بعض الشركات المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- سعد الدين، إيمان محمد، 2014، "تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة الشركة"، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بنى سويف، المجلد 3، ص 299-342.
- عبد الفتاح، إبراهيم حسين، 2014، "أثر العوامل البيئية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة مدينة السادات.
- عبد الفتاح، هالة عبد النبي، 2010، "القياس المحاسبي لأثر ممارسات المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات في ضوء مبادئ حوكمة الشركات"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 76، ص 63-91.
- علي، عبد الوهاب نصر، 1996، "أثر الإفصاح المحاسبي عن أداء الوحدات الاقتصادية في مجال مكافحة تلوث البيئة على سلوك متخذي قرار الاستثمار في الأسهم - دراسة نظرية وتطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص 39-89.
- عوض، أمال محمد أحمد، 2010، 2010، "دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني، ص 256-298.
- محمود، محمد احمد، 2010، "دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية مع دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

- مقلد، محمد محسن عوض، 2008، "تحو مؤشر للإفصاح المحاسبي البيئي الاختياري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- وزارة الاستثمار، 2015، معيار المحاسبة المصري رقم (1) المعدل 2015: عرض القوائم المالية، الوقائع المصرية، العدد 158 تابع (أ).
- _____، 2015، "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"، معيار المحاسبة المصري رقم (28) المعدل 2015، متاح على موقع www.asa.gov.eg.
- يس، شيماء سعيد، 2012، "تأثير الإفصاح عن الأداء البيئي للمنشأة على جودة التقارير المالية وانعكاسه على قرارات المستثمرين: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- **Almahrog, Y., A. Marai and G. Knežević, 2015**, "Earning Management and its Relations with Corporate Social Responsibility", Economics and Organization, Vol. 12, No 4, pp: 347 – 356.
- **Anbumozhi, V., Q. Chotichanathawewong and T. Muruges, 2011**, "Information Disclosure Strategies for Green Industries", Working Paper, available at <http://www.adbi.org>
- **Anderson, J. and A. Frankle, 1980**, "Voluntary Social Reporting: An Iso-Bita Portfolio Analysis", The Accounting Review, Vol. 55, No. 3, pp: 467-479.
- **Araya, M., 2006**, "To Tell or not to Tell? Determinants of Environmental Disclosure and Reporting in Corporate Latin America", PhD thesis, available at <http://www.sunzi.lib.hku.hk>
- **Australian Stock Exchange (ASX), 2014**, ASX Listing Rules: Chapter 5: Additional Reporting on Mining and Oil and Gas Production and Exploration Activities, available at <http://www.asx.com.au>
- **Azim, M., E. Ahmed and B. D'netto, 2011**, "Corporate Social Disclosure in Bangladesh: A Study of the Financial Sector", International Review of Business Research Papers, Vol. 7, No. 2, pp: 37-55.
- **Barbu, E., P. Dumontier, N. Feleag and L. Feleag, 2012**, "Mandatory environmental disclosures by companies complying with IAS/IFRS: The case of France, Germany and the UK", available at <https://www.halshs.archives-ouvertes.fr>

- **Basu, S., 1997**, "The Conservatism Principle and Asymmetric Timeliness of Earnings", Journal of Accounting and Economics, Vol. 24, pp: 30-37.
- **Beaver, W and S. Ryan, 2000**, "Biases and Lags in Book Value and Their Effects on the Ability of the Book-To-Market Ratio to Predict Book Return on Equity", Journal of Accounting Research, Vol. 38, pp: 127-148.
- **Beest, F., B. Geert and B. Suzanne, 2009**, "Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics", Nijmegen Center for Economics Working Paper, Vol. 9, No. 108, pp: 1-41.
- **Belgacem, I., and A. Omri, 2015**, "Does corporate social disclosure affect earnings quality? Empirical evidence from Tunisia", International Journal of Advanced Research, Vol. 3, Issue 2, 73-89.
- **Berthelot, S., D. Cormier and M. Magnan, 2003**, "Environmental Disclosure Research: Review and Synthesis", Journal of Accounting Literature, Vol. 22, pp. 1-44.
- **California Air Resource Board (ARP), 2008**, Mandatory Reporting of Greenhouse Gas Emissions: Instructional Guidance for Operators, available at <http://www.arb.ca.gov>
- **Canadian Securities Administrators (CSA), 2010**, Environmental reporting guidance, Staff notice 51-333, available at <http://www.osc.gov.on.ca>
- **CSA, 2011**, Standards of Disclosure for Mineral Projects, National Instrument 43-101, available at <http://www.osc.gov.on.ca>
- **Charles, C., and R. Roberts, 2008**, "Environmental Reporting on the Internet by America's Toxic 100: Legitimacy and Self-Presentation", available at <https://halshs.archives-ouvertes.fr>
- **Charles, S., P. Tetlow and P. Davey, 2013**, "Greenhouse Gas Reporting for UK Quoted Companies", available at <http://www.m.klgates.com>
- **Chih H., C. Shen and F. Kang, 2008**, "Corporate social responsibility, investor protection, and earnings management: Some international evidence", Journal of Business Ethics, Vol. 79, No. 1, pp: 179-198.

- **Clarkson, P., Y. Li, G. Richardson and F. Vasvari, 2008**, "Revisiting the relation between environmental performance and environmental disclosure: An empirical analysis", *Accounting, Organizations and Society*, Vol.33, pp: 303–327.
- **Cowan, S., 2007**, "Environmental Reporting and the Impacts of Mandatory Reporting Requirements", PhD Thesis, RMIT University.
- **Deegan, C., 2010**, *Australian Financial Accounting*, 6th edition, McGraw-Hill Book Company, Sydney.
- **Department for Environment, Food and Rural Affairs (Defra), 2013**, *Environmental Reporting Guidelines: Including mandatory greenhouse gas emissions reporting guidance*, available at <http://www.gov.uk/defra>
- **Desjardins, J., and A. Willis., 2009**, "Climate Change Briefing: Questions for Directors to Ask", available at <http://www.cica.ca>
- **Dhaliwal, D., O. Li and Y. Yang, 2011**, "Voluntary Nonfinancial Disclosure and the Cost of Equity Capital: the Initiation of Corporate Social Responsibility Reporting", *The Accounting Review*, Vol. 8-6, No. 1, pp: 59-100.
- **Druckman P., and J. Fries, 2011**, *Integrated Reporting: The Future of Corporate Reporting, in The Landscape of Integrated Reporting Reflections and Next Steps*, available at <http://www.eulc.edu.eg>
- **Elghoul, S., O. Guedhami, C. Kwok and D. Mishra, 2011**, "Does Corporate Social Responsibility Affect The Cost Of Capital?", *Journal of Banking & Finance*, Vol. 35, pp: 2388-2406.
- **Eljayash, K., M. Kavanagh and E. Kong, 2013**, "Environmental Disclosure Practices in National Oil and Gas Corporations and International Oil and Gas Corporations Operating in Organization of Arab Petroleum Exporting Countries", *International Journal of Business, Economics and Law*, Vol. 2, Issue 1, pp: 35-52.
- **Elsakit, O. and A. Worthington, 2013**, "Using Environmental and Social Information in Lending Decisions", *International Journal of Economics and Finance*, Vol. 5, No. 1, pp: 112-120.
- **Environmental Protection Agency (EPA), 2009**, Part II: Environmental Protection Agency: 40 CFR Parts 86, 87, 89 et al. Mandatory Reporting of Greenhouse Gases; Final Rule, available at <http://www.edocket.access.gpo.gov>

- **Environment and Climate Change Canada, 2016**, Technical Guidance on Reporting Greenhouse Gas Emissions: Facility Greenhouse Gas Reporting, available at <http://www.ec.gc.ca>
- **Environment Australia, 2000**, A Framework for Public Environmental Reporting: An Australian Approach, available at <http://www.environmentreporting.com>
- **EPA Victoria, 2006**, "Greenhouse Gas Emissions Reporting And Disclosure Pilot Draft Position Paper", available at <http://www.epanote2.epa.vic.gov.au>
- **Erina, J. and N. Lace, 2012**, "Bank Lending, The Impact of Environmental Factors", The 7th International Scientific Conference "Business and Management 2012".
- **European Commission (EC), 2003**, Directive 2003/4/EC of the European Parliament and of the Council of 28 January 2003 on public access to environmental information and repealing Council Directive 90/313/EEC, available at <http://www.ec.europa.eu>
- _____, **2014a**, Improving corporate governance: Europe's largest companies will have to be more transparent about how they operate, available at <http://www.europa.eu>
- _____, **2014b**, Directive 2014/95/EU amending Directive 2013/34/EU as Regards Disclosure of Non-financial and Diversity Information by Certain Large Undertakings and Groups, available at <http://www.eur-lex.europa.eu>
- **Evangelinos, K. and I. Nikolaou, 2009**, "Environmental accounting and the banking sector: a framework for measuring environmental-financial risks", International Journal of Services Sciences, Vol. 2, No. 3-4, pp: 366-380.
- **Fathi, J., 2013**, "Corporate Governance and the Level of Financial Disclosure by Tunisian Firm", Journal Of Business Studies Quarterly, Vol. 4, No. 3, pp: 95-111.
- **Ferrero, J., I. Sanchez and B. Ballesteros, 2013**, "Effect of Financial Reporting Quality on Sustainability Information Disclosure, Corporate Social Responsibility and Environmental Management, Vol. 22, pp: 45-64.
- **Financial Accounting Standards Board (FASB), 1989**, Accounting for the Cost of Asbestos Removal, EITF No. 89-13, available at <http://www.fasb.org>

- _____, **1990**, Capitalization of Costs to Treat Environmental Contamination, EITF No. 90-8, available at <http://www.fasb.org>
- _____, **1996**, Environmental Remediation Liabilities, Statement of Position 96-1, available at <http://www.fasb.org>
- _____, **1999**, International standard setting: a vision for the future, available at <http://www.fasb.org>
- _____, **2008**, Reasonable Estimation of the Amount of a Loss: an interpretation of FASB Statement No. 5, FASB Interpretation No. 14, available at <http://www.fasb.org>
- _____, **2010**, Original Pronouncements as Amended: Statement of Financial Accounting Standards No. 5 Accounting for Contingencies, Statement No. 5, available at <http://www.fasb.org>
- **Francis, J., R. Lafond, P. Olsson and K. Schipper, 2004**, "Costs of Equity and Earnings Attributes", *The Accounting Review*, Vol. 79, No. 4, 967-1010.
- _____, **D. Nanda and P. Olsson, 2008**, "Voluntary disclosure, earnings quality, and cost of capital", *Journal of Accounting Research*, Vol. 46, No. 1, pp: 53–99.
- **Gibson, C., 2008**, *Financial Reporting & Analysis: Using Financial Accounting Information*, 11th edition, South-Western College Pub, Mason.
- **Givoly, D. and C. Hayn, 2000**, "The Changing Time Series Properties Of Earnings, Cash Flows, And Accruals: Has Financial Reporting Become Conservative?", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 29, pp: 287-320.
- **Global Reporting Initiative (GRI), 2013**, G4: Sustainability Reporting Guidelines, available at <http://www.globalreporting.org>
- **Gray, Rob and Jan Bebbington, 2001**, *Accounting for the Environment*, 2nd edition, Sage publication, London.
- **Goel, S. 2012**, "Financial Reporting the Old Age Tussle between Legality and Quality in Context of Earnings Management", *Procedia Economics and Finance*, Vol. 3, pp: 576 – 581.
- **Goyal, N., 2013**, "Integrating Corporate Environmental Reporting & IFRS/IAS: Need of the hour", *International Journal of Management and Social Sciences Research (IJMSSR)*, Vol. 2, No. 3, pp: 50-55.

- **Gujarati, D., 2004**, Basic Econometrics, Fourth Edition, The McGraw-Hill.
- **Guthrie, J. and L. Parker, 1990**, "Corporate Social Disclosure Practice: A Comparative International Analysis", *Advances in Public Interest Accounting*, Vol. 3, pp: 159-175.
- **Habib, A., and H. Jiang, 2015**, "Corporate governance and financial reporting quality in China: A survey of recent evidence", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol. 24, pp: 29-45.
- **Hollindale, Janice, 2012**, "Voluntary disclosure of GHG emission information by Australian Companies", Phd thesis, available at <http://www.epublications.bond.edu.au>
- **Hong, Y., and M. Andersen, 2011**, "The Relationship between Corporate Social Responsibility and Earnings Management: An Explanatory Study", *Journal of Business Ethics*, Vol. 104, pp: 461-471.
- **Hossain, M., K. Islam and J. Andrew, 2006**, "Corporate Social and Environmental Disclosure in Developing Countries: Evidence from Bangladesh", available at <http://www.ro.uow.edu.au>
- **Hu J., A. Li and F. Zhang, 2014**, "Does Accounting Conservatism Improve The Corporate Information Environment?", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Electronic Copy available at <http://www.ssrn.com>
- **IFRS Foundation staff, 2012**, Technical Summary: Contingent Liabilities and Contingent Assets, IAS 37 Provisions, available at <http://www.ifrs.org>
- **Ingram, R., 1978**, "Investigation of the Information Content of Certain Social Responsibility Disclosure", *Journal of Accounting Research*, Vol. 16, No. 2, pp: 270 - 285.
- **International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), 2009**, Assurance on a Greenhouse Gas Statement, consultation paper, available at <http://www.ifac.org>
- **International Accounting Standards Board (IASB), 2008**, Exposure Draft on an improved Conceptual Framework for Financial Reporting: The Objective of Financial Reporting and Qualitative Characteristics of Decision-useful Financial Reporting Information, available at <http://www.assb.gov.sg>.

- **International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), 2012**, Assurance Engagements on Greenhouse Gas Statements: International Standard on Assurance Engagements (ISAE No. 3410), available at <http://www.ifac.org>
- **Investor Network on Climate Risk, 2013**, Appendices: INCR Listing Standards Drafting Committee Consultation Paper: Proposed Sustainability Standard for Global Stock Exchanges, available at <http://www.ceres.org>
- **Jaggi, B. and M. Freedman, 1986**, "An analysis of the impact of corporate pollution disclosures included in annual financial statements on investment decisions." *Advances in Public Interest Accounting*, Vol. 1, pp: 193-212.
- **Japanese Institute of Certified Public Accountants, 2006**, Feasibility of Disclosure of Environmental Information as Investor Information, available at <http://www.hp.jicpa.or.jp>
- **Karami G. and H. Farzad, 2013**, "Value Relevance of Conditional Conservatism and the Role of Disclosure: Empirical Evidence from Iran", *International Business Research*, Vol. 6, No. 3, pp: 66- 74.
- **Kazemi H., H. Hemmati and R. Faridvand, 2011**, "Investigating The Relationship Between Conservatism Accounting And Earnings Attributes", *World Applied Sciences Journal*, Vol. 12, No. 9, pp: 13-85-1396.
- **Kim Y., M. Park and B. Wier, 2012**, "Is earnings quality associated with corporate social responsibility?", *The Accounting Review*, Vol. 87, No. 3, pp: 761-796.
- **Kurniawan, M. and D. Wibowo, 2011**, "Analysis on Accounting Conservatism and CSR Disclosures of Indonesian Banks Listed on I-DX from 2004 to 2007", *Journal of Applied Finance and Accounting*, Vol.2, No. 2, pp:13 – 30.
- **Kytheotis, A., 2014**, " Measurement of Financial Reporting Quality based on IFRS Conceptual Framework's Fundamental Qualitative Characteristics", *European Journal of Accounting, Finance and Business*, Vol. 2, Issue 3, pp: 4-29.
- **Laksmana, I. and Y. Yang, 2009**, "Corporate citizenship and earnings attributes", *Advances in Accounting, Incorporating Advances in International Accounting*, Vol. 25 No. 1, pp: 40-48.

- **Lanis, R., and G. Richardson, 2012**, "Corporate Social Responsibility and Tax Aggressiveness: An Empirical Analysis", *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 31, No. 1, pp: 86-108.
- **Lassad, B. and h. Khamoussi, 2012**, " Environmental and Social Disclosure and Earning Persistence", *International Journal of Social Science & Interdisciplinary Research*, Vol.1, Issue 7, pp: 20-42.
- **Latridis, G., 2010**, " International Financial Reporting Standards and the Quality of Financial Statement Information", *International Review of Financial Analysis*, Vol. 48, pp:112-131.
- **Lu, Y., 2012**, "Corporate social and environmental disclosure practices: evidence from China", PhD thesis, School of Accounting and Finance, University of Wollongong.
- **Mahdavikhou M., and M. Khotanlou, 2011**, "The Impact of Professional Ethics on Financial Reporting Quality", *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, Vol. 5, No. 11, pp: 2092-2096.
- **Marston, C., and P. Shrikes, 1991**, " The Use of Disclosure Indices in Accounting Research: A Review Article", *The British Accounting Review*, Vol. 23, No. 3, pp: 195-210 .
- **Mcvay E., 2006**, "Earnings Management Using Classification Shifting: An Examination of Core Earnings and Special Items", *The Accounting Review*, Vol. 81, No. 3, pp: 501–531.
- **Mengze, H. and L. Wei, 2015**, "A Comparative Study on Environment Credit Risk Management of Commercial Banks in the Asia-Pacific Region", *Business Strategy and the Environment*, Vol. 24, No. 3, pp: 159-174.
- **Ministry of the Environment (Japan), 2007**, *Environmental Reporting Guidelines– Towards a Sustainable Society*, available at <http://www.env.go.jp>
- **Murray, A., D. Sinclair, D. Power and R. Gray, 2001**, "Do Financial Markets Care about Social and Environmental Disclosure? Further Evidence and Exploration from the UK", available at <http://www.citeseerx.ist.psu.edu>
- **Muslu, S. Mutlu, S. Radhakrishnan, A. Tsang and T. Zhang, 2014**, "Measuring Corporate Social Responsibility Report Quality Using Narratives", available at <http://www.bauer.uh.edu>

- **Nijmegen Center for Economics (NiCE), 2009**, "Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics", Working Paper, available at <http://www.ru.nl/nice/workingpapers>
- **Paine, L., 1994**, "Managing for Organizational Integrity", Harvard Business Review, Vol. 72, No. 2, pp: 106-117.
- **Pavia I. and I. Lourenco , 2013**, "The Effect Of Size On The Level Of Earning Management In Family Firms", 36 The Annual Congresses European Accounting Association, Paris.
- **Penman, S., and X. Zhang, 2002**, "Accounting Conservatism, the Quality of Earnings, And Stock Returns", The Accounting Review, Vol. 77, pp: 237-264.
- **Persons O., 2011**, "Using financial statement data to identify factors associated with fraudulent financial reporting", Journal of Applied Business Research, Vol. 11, No. 3, pp :38-46.
- **Raar, J., 2001** , "Strategy and the Multiplicity of Variables associated with Voluntary Reporting of Environmental and Economic Performance: Ullmann Revisited", available at <http://www.citeseerx.ist.psu.edu>
- **Repetto, R., 2004**, "Protecting Investors and Environment Through Financial Disclosure", Working Paper, available at <http://www.globaleconomicgovernance.org>
- **Rikhardsson, P. and C. Holm, 2008**, "The Effect of Environmental Information on Investment Allocation Decisions – an Experimental Study", Business Strategy and the Environment, Vol. 17, No. 6, pp: 382–397.
- **Rouf A., 2011**, "The Corporate Social Responsibility Disclosure: A Study of Listed Companies in Bangladesh", Business and Economics Research Journal, Vol .2, No. 3, pp: 19-32.
- **Salewski M., and Z. Henning, 2012** "The Impact Of Corporate Social Responsibility (CSR) On Financial Reporting Quality – Evidence From European Blue Chips", available at <http://www.hhl.de/publication>
- **Securities and Exchange Commission (SEC), 2010**, Commission Guidance Regarding Disclosure Related to Climate Change: Release No. 33-9106; 34-61469; FR-82, available at <http://www.sec.gov>

- **Singhania, M., and G. Gandhi, 2015**, "Social and environmental disclosure index: perspectives from Indian corporate sector", Journal of Advances in Management Research, Vol. 12 Issue: 2, pp:192-208.
- **Situ, H., and C. Tilt, 2018**, "Mandatory? Voluntary? A Discussion of Corporate Environmental Disclosure Requirements in China", Social and Environmental Accountability Journal, Vol. 38, Issue 2, pp.131-144.
- **Standard&Poor's (S&P), 2010**, S&P/EGX ESG Index, available at <http://www.ecrc.org.eg>
- **Stephen, R., 2010**, "Discretionary Revenue as a Measure of Earnings Management", The Accounting Review, Vol. 85, No. 2, pp: 695-717.
- **Sulaiman M.,and N. Abdullah, 2014**, "Determinants of Environmental Reporting Quality in Malaysia", International Journal of Economics, Management and Accounting, Vol. 22, No. 1, pp: 63-90.
- **Swastika D., 2013**, "Corporate Governance, Firm Size, and Earning Management: Evidence in Indonesia Stock Exchange", Journal Of Business and Management , Vol. 10, No. 4, pp: 77- 82.
- **The International Organization of Standardization (ISO), 2006**, 2-006 Environmental Management: Environmental Communication Guidelines and Examples, ISO 14063, available at <http://www.iso.org>
- **ISO, 2009**, Environmental management: The ISO 14000 family of International Standards, ISO 14000, available at, <http://www.iso.org>
- **The Office of Legislative Drafting and Publishing, 2009**, National Greenhouse and Energy Act 2007, NGER 2007, available at <http://www.comlaw.gov.au>
- **United Nations (UN), 2012**, Doha Amendment to the Kyoto Protocol: Doha, 8 December 2012, available at <http://www.unfccc.int>
- **Velashani, M. and M. ArabSalehi, 2008**, "The economic benefits of voluntary disclosure with particular reference to environmental disclosure", Monash Business Review, Vol. 4, Issue: 2, pp. 1-8.
- **Villiers, C. and C. Staden, 2008**, "Good, Bad and Crisis Firms: How much and where they disclose environmental information", available at <http://www.unitec.ac.nz>

-
- **Williamson, D., and G. Wood, 2008**, "Social and Environmental Reporting in UK Company Law and the Issue of Legitimacy", *Journal of Business in Society*, Vol. 8, Issue 2, pp. 128-140.
 - **Yao S., J. Wang and L. Song, 2011**, "Determinants of Social Responsibility Disclosure by Chinese Firms", Discussion Paper, The University Of Nottingham.
 - **Yip, E., V. Staden, C., Cahan, S., 2011**, "Corporate Social Responsibility Reporting and Earnings Management: The Role of Political Costs", *Australasian Accounting Business and Finance Journal*, Vol. 5, pp: 17-34.
 - **Yurisandi, T., and E. Paspitasari, 2015**, "Financial Reporting Quality before and after IFRS Adoption using NiCE Qualitative Characteristic Measurement", *Social and Behavioral Sciences*, Vol. 211, pp: 644-652.

ملاحق البحث

ملحق رقم (1)

نتائج تحليل انحدار بيانات السلاسل القطاعية Panel Data Regression Model

أولاً: نتائج تحليل انحدار بيانات السلاسل القطاعية قبل إدخال متغيرات رقابية

Oneway (individual) effect Random Effect Model (Swamy-Arora's transformation)

Call:

plm(formula = y ~ x, data = mydata2, model = "random")

Unbalanced Panel: n = 59, T = 1-13, N = 152

Effects:

	var	std.dev	share
idiosyncratic	1.756	1.325	0.259
individual	5.033	2.243	0.741

theta:

Min.	1st Qu.	Median	Mean	3rd Qu.	Max .
0.4914	0.5838	0.7446	0.6965	0.8068	0.8383

Residuals:

Min.	1st Qu.	Median	Mean	3rd Qu.	Max .
-3.0500	-0.5160	-0.3450	-0.0015	0.2200	6.8400

Coefficients:

	Estimate	Std. Error	t-value	Pr(> t)
(Intercept)	1.92267	0.34474	5.5772	1.109e-07***
x	-1.50127	1.25896	-1.1925	0.235

Signif. codes: 0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Total Sum of Squares: 231.64

Residual Sum of Squares: 221.14

R-Squared: 0.045348

Adj. R-Squared: 0.038984

F-statistic: 7.12421 on 1 and 150 DF, p-value: 0.0084424

ثانياً: نتائج تحليل انحدار بيانات السلاسل القطاعية بعد إدخال المتغير الرقابي الأول حجم الشركة

Oneway (individual) effect Random Effect Model (Swamy-Arora's transformation)

Call:

plm(formula = y ~ X, data = mydata2, model = "random")

Unbalanced Panel: n = 59, T = 1-13, N = 152

Effects:

	var	std.dev	share
idiosyncratic	1.737	1.318	0.267
individual	4.781	2.187	0.733

theta:

Min.	1st Qu.	Median	Mean	3rd Qu.	Max.
0.4837	0.5768	0.7397	0.6912	0.8030	0.8351

Residuals:

Min.	1st Qu.	Median	Mean	3rd Qu.	Max.
-3.0500	-0.5020	-0.3440	-0.0024	0.1950	6.8600

Coefficients:

	Estimate	Std. Error	t-value	Pr(> t)	Collinearity Statistics	
					Tolerance	VIF
(Intercept)	-0.94069	10.10927	-0.0931	0.9260		
Xindependent	-1.58278	1.30806	-1.2100	0.2282	0.903	1.107
Xlogcon1	2.15920	7.62339	0.2832	0.7774	0.903	1.107
Total Sum of Squares:	233.97					
Residual Sum of Squares:	223.15					
R-Squared:	0.046268					
Adj. R-Squared:	0.033467					
F-statistic:	3.61269 on 2 and 149 DF, p-value: 0.029369					

ثالثاً: نتائج تحليل انحدار بيانات السلاسل القطاعية بعد إدخال المتغير الرقابي**الثاني معدل الرفع المالي**

Oneway (individual) effect Random Effect Model (Swamy-Arora's transformation)

Call:

plm(formula = y ~ X, data = mydata2, model = "random")

Unbalanced Panel: n = 59, T = 1-13, N = 152

Effects:

	var	std.dev	share
idiosyncratic	1.679	1.296	0.262
individual	4.722	2.173	0.738

theta:

Min.	1st Qu.	Median	Mean	3rd Qu.	Max.
0.4878	0.5806	0.7423	0.6940	0.8050	0.8368

Residuals:

Min.	1st Qu.	Median	Mean	3rd Qu.	Max.
-2.9000	-0.5080	-0.3200	-0.0029	0.2090	6.0500

Coefficients:

Estimate	Std. Error	t-value	Pr(> t)	Collinearity Statistics	
				Tolerance	VIF
(Intercept)	1.69342	0.34763	4.8713	2.803e-06	***
Xindependent	-1.39040	1.23619	-1.1248	0.262502	0.985 1.016
Xcon2	0.35248	0.13329	2.6445	0.009057	** 0.985 1.016

Signif. codes: 0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Total Sum of Squares: 232.73

Residual Sum of Squares: 212.17

R-Squared: 0.088337

Adj. R-Squared: 0.0761

F-statistic: 7.21723 on 2 and 149 DF, p-value: 0.0010192

رابعاً: نتائج تحليل انحدار بيانات السلاسل القطاعية بعد إدخال المتغيرين الرقابيين معاً

Oneway (individual) effect Random Effect Model (Swamy-Arora's transformation)

Call:

plm(formula = y ~ X, data = mydata2, model = "random")

Unbalanced Panel: n = 59, T = 1-13, N = 152

Effects:

	var	std.dev	share
idiosyncratic	1.652	1.285	0.264
individual	4.609	2.147	0.736

theta:

Min.	1st Qu.	Median	Mean	3rd Qu.	Max.
0.4863	0.5792	0.7413	0.6930	0.8043	0.8362

Residuals:

Min.	1st Qu.	Median	Mean	3rd Qu.	Max.
-2.9100	-0.5000	-0.3210	-0.0034	0.2120	6.0300

Coefficients:

	Estimate	Std. Error	t-value	Pr(> t)	Collinearity Statistics	Tolerance	VIF
(Intercept)	0.25559		9.94515	0.0257	0.979532		
Xindependent	-1.43525	1.28353	-1.1182	0.265293	0.881	1.136	
Xlogcon1	1.08504	7.50261	0.1446	0.885207	0.888	1.126	
Xcon2	0.35159	0.13400	2.6238	0.009606 **	0.968	1.033	

Signif. codes: 0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Total Sum of Squares: 233.19

Residual Sum of Squares: 212.56

R-Squared: 0.088503

Adj. R-Squared: 0.070027

F-statistic: 4.78875 on 3 and 148 DF, p-value: 0.0032554